

الصلوة واستقبل القبلة وحمل رداءه ثم نزل ففعل ركعتين لم يكسرها  
 الا بركبة واحدة في فتح القدير رواه الطبراني وعن ام المؤمنين عائشة  
 قالت شكى الناس لرسول الله صلى الله عليه وسلم في طوطى الطير فنهى  
 فوضع في المصراع وهذا الناس يبيعون فيه قالت عاتكة فخرج  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم حين يركب حاجب الشمس فعدوا  
 البركة فحمد الله ثم قال انكم تشكون جديديا وكم واستجار للطر  
 عن ايام زمانكم وقد لكم الله ان تصحروا وعلمكم ان تصحروا  
 ثم قال الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين لا اله الا الله ففعل  
 ما يريد اللهم انت الله لا اله الا انت الحفيظ والحق العتق المتربل  
 على الغيبة واجعل الزمان لنا قوة وبالغا الى حين ثم رفع يديه  
 فلم يترك الرفع حتى يلبسوا بالطيرة ثم حول الى الناس طيرة وقلب  
 وحمل رداءه وهو رافع يديه ثم اقبل الناس ففعل ركعتين فافترقا  
 بهما فرعد وبرقت ثم امطرت باذن الله فلم يات سمجة حتى ان  
 السجود فلما راي برقتهم الى الكون ففعل حتى يثبوا هذه فقال  
 انهم ان الله على كل شيء قدير واذا عبد الله ورسوله واوله ابدا  
 ويظن هذا العبد ان الخطية وفتح الصلاة قبل الخطية وبعد  
 تسوية المروءة السليمة ثم عندها انما يقلب الرداء امامه ففعل  
 بعد الماعتز وقد روي الرداء عن ابن عباس قال استنق  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وطلع خبيصة سودا فارد ان ياخذ  
 اسفلهما ويجعل اعلاه ففعل فقلب قلبه على عاتقه وراى الناس  
 اجله وحول الناس معه قال الحكماء شرط مسلم كذا في فتح القدير

ت  
بد

ابان

ما قاله من ان يلقى ولما عرفت فيه بان تقويل الرداء صريحهم ولا محذور  
 الا ان كان بانهم وصلوا الى مكة او قاربوها معه المقوم ولم يوجد  
 كل واحد من ذلك فلهما صلى الله عليه وسلم كان وقت التقليل في المقوم فلم يركب  
 فيبقى في الدار ولا يخرج الى مكة لان حاله لا يفيق حال التفرغ  
 ولا يستحق السفر الى مكة وهذا لا يمكن من الذي بل هو محل الطرد  
 واللعن وهذا والله اعلم باحكامه **فصل** في صلوة  
 المسافر للحدا الشرعية المصرفة عندنا ثلثة ايام فاق الزاد ان من خرج  
 اقامته في موضع بين يمين سيف ثلثة ايام يصير مفرا والمعرفة ان  
 يسير المتوسط بين السيفين في اقصا ايام من السفر الى الزوال فهذا يسير  
 يوم وكذا وكذا في هذا الحديث هذا هو الصحيح لا الاحكام والافراس  
 عما ما قبل فعند البعض احد عشر يوما فمما وعنده اربعون ثمانية عشر  
 فمما وعنده اربعون خمسة عشر في سائر اقل قد في الجا قد في سائر  
 ان يسير ثلثة ايام يكون بهذا القول والحق ان لا يقطعان الطريق  
 قد يكون وعبره وكون اقل عاقد ولا يستطيع قطعها الا في ثلثة ايام  
 بل الكثرة والصحيح عدم التقدير في الفاسخ وفي الجبل بعينه الجبل  
 في هذا الحديث وفي البحر الرافعي بغير المسافر بشرط اعتدال الريح  
 هذا كله عندنا وقال الامام الشافعي في هذا السفر الا بغير مكة والبريد  
 فستة ايام قال الامام مالك بلغنا ان اخرج عينا من مكان يقع في المصطفى  
 مثل ما بين مكة والطائف ومثل ما بين مكة وعسفان وفي مثل ما بين  
 مكة وبعده قال الامام مالك وذلك في ذلك في هذا الخبر ظاهر في الرجل  
 في سفره في البر او في الماء نصف النهار وبين لا يصلح مكة

منه  
 في

البعض

المقدر

سار

فقد ان

في الطريق الى انحاء الدنيا وتباعدوا عن الدنيا بلذاتها  
 فيها علة على السافر مع ثلثة ايام والى الدنيا لان الامم لا تستقر  
 الا بعد هناك فالعنى كل سافر مع ثلثة ايام فكل من كان في سفر  
 اقل من ثلثة ايام وهذا لا يلزم منه ان اقل المدة ليس اكثر منه واعلم  
 بالاجماع وتوقف عليه في فتح القاري فان المراجعة بعد ثلثة ايام مع السافر  
 ثلثة ايام اذا المستحب سفر ثلثة ايام ولا يصح حمله على الاعم لان  
 السافر الذي يوطن في موضع الواضع الذي سافر منه في ثلثة ايام بحيث  
 يصله وقت النظر فلا يملكه السبع لثلاثة ايام ولا يصح فوقته  
 الصريح الا ان كان معقول الحجة في ذلك فلا دلالة له ان سبعة السبع لثلاثة ايام  
 فلو ان لم يكن معنى الحديث ان السبع السبع على ثلثة ايام بحيث  
 لا يجوز منع الغفران والغسل بعد الايام للحنى ان كل سافر من ضمن  
 وله ان يصح ثلثة ايام وهذا انما يصح اذا لم يكن مدة السفر اقل  
 منها وانما اذا كانت المدة كذلك فيمكن وانما السافر المذكور فله ايضا  
 يمكن السبع ثلثة ايام وان يابس الثلث قبل الزوال ثم سافر فله  
 السبع ثلثة ايام وليس المراد في الحديث ان يصح ثلثة ايام على كل حال  
 لا ترى ان اذا نزع في اقل من يوم لا يصح له السبع بعد ذلك بل المراد  
 ان له ان يصح في الجمل ثلثة ايام وهذا حكم عام في كل سافر فعلم  
 ان السفر يكون اقل من ثلثة ايام والسافر يصير الرابح في سفره  
 وفرضه كعتان من الاصل كمن في صلاة الفجر وهذا عندنا وقال الامام  
 للشافعي من من السافر اربع كفوف المقيم بالادب يخص في القفوف ان اتم  
 فتح الكفوف ضامن بما منه ان القصر يخصه فلا بد للمسلم من عزيمة

وفي الرابع ويجوز ان يقول اي المؤمنين من صلاة الاضحية ركعتان وصلوا  
 انظر ركعتان وصلوة للمساكين ركعتان وصلوة للجمعة ركعتان تمام  
 غير قربة للسان النبي صلى الله عليه وسلم رواه النسائي وقال ام  
 المؤمنين عافيت من الله الصلوة حين فرضها ركعتان ثم اتوا  
 في الخبر واقرب منه السفر رواه الشيخان والطلاق الموصوف  
 قهر المسافر بجواز فانه ركعة السقط في ركعة بجواز كما بين  
 في الاجمعي ثم سفر الطاعة وسفر العجبة وسفر اللغو المبسطة من اول  
 في الركعة لعموم الشئ وقال الامام الشافعي لا تقصر سفر العجبة  
 لان الركعة تنجزه فلا يكون العجبة سببا لتمامها ليس السفر  
 عجبة فانه قطع المسافة على حد معين ولا يصح فيه انما العجبة  
 كاسل الجوار الذي لا يملكه ولا يملكه لغيره ذلك السفر قطب  
 عن ارادة العجبة ما رواه ذلك السفر عجبة سفر طاعة والتعب للغير  
 ليس النفس السفر لا يملكه ولا يملكه للغير وان كان المسافر  
 ان ياحد انما ان قد عجز عن ركعتين صحت صلوة واحدة باثن  
 السلام وثنا بالقل على الفرض وان قام على الثالث فهو في  
 ما لم يجد كافي الفجر عجبة وقد مر في سقط عن المسافر والغير  
 عن ابن عمر قال صحت النبي صلى الله عليه وسلم قال انما يصح السفر  
 وقال الله تعالى لقد كان لكم فرسول الله اسوة حسنة في ما كان  
 وان صلى المسافر جازا ومنى لما عن ابن عمر عجز عن ركعتين  
 صلى الله عليه وسلم انظر في السفر ركعتين وفيها ركعتين رواه  
 الترمذي وفيه نافع ان عبد الله بن عمر كان يرى ابنه جليدا لله

سفر العجبة  
 النصوص

جاز

في السفر

ينقل

يتنقل في السفر فلا ينكر عليه رواية الامام مالك ويجوز ان يقصر المني  
 الرابعة كالاربع للظهور لما عن النخعي ان اجبت ركعتين ركعتين  
 ثمان عشرة ركعة في ركعتين ركعتين اذ ان ركعتين ركعتين ركعتين  
 الظهور رواية البراءة والقوم في ركعتين ركعتين ركعتين ركعتين  
 للسنة الاثنية الفجر لزيادة التأكيد والا فضل ان ياتي بساكن  
 ولا حمل السير كما قالوا والمساكين يصبر فيما اذا دخل في الركعة  
 في اقامة خمسة عشر ركعة ما فيه ولا يجزئ بالنية وقت السير قبل  
 لا سجدة في ركعة الفجر لما روي الطحاوي عن ابن عباس وابن عمر  
 قالوا انما قصت ركعة واحدة مسافر في نفسه ان يقيم خمسة ركعات  
 فاكل الصلاة بعد ركعتين ركعتين ركعتين ركعتين ركعتين ركعتين  
 خمسة عشر ركعة والامام محمد بن عمر قال ان كنت مسافرا  
 فوطئت نفسك على ركعة عشر ركعة فاقم الصلاة وان كنت كائنا  
 بقى تقصير فاقصركم حتى كان ركعتين ركعتين ركعتين ركعتين ركعتين  
 من اقام تسع ركعات ومن اقام اكثر منهم وهذا الظاهر وبما  
 روي الطحاوي ويستظهر على شيء يدل القلق قال الامام الشافعي  
 ان اقام اربعة ايام صلاته في بيت الصلاة ويرده ما اخرج الستة  
 بعد ان يخرج منها مع دخول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة الى  
 مكة فليس ركعتين ركعتين حتى يوجها الى المدينة قيل كم اقام ركعة  
 قال اقام ركعة او كان ركعة ركعة الركعة وكان دخول رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم مكة في ركعة ركعة من ذي الحجة وخرج منها  
 الى منى يوم التروية بعد صلاة الجمعة فقام ركعة ركعة ايام كماله

يجوز قصر المني  
 اياما

خمس

ذكر

وقيل كان في بنية تلك الاقامة ظاهرياً ان يقال كان على وجه النجس  
 في ان الاقامة كانت بمواضع مختلفة فذكر يوم خرج صلى الله عليه وسلم  
 بعد اداء الصلاة من مكة في اليوم الرابع عشر من صفر سنة ثمانية  
 عشراً ايام ومن اقام في المزدلفة من مواضع خمسة عشر يوماً وطال  
 مكة ففروا من مكة في صلاة سواها لم يحضر الصلاة الا في يوم ذلك  
 الذي لم يرفع في كل يوم ولم يمسح يدها جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بتواضع من بين يدي يقر الصلاة في هذه البراءة وقيل عمر بن  
 الخطاب قال خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهدت  
 معه الفتح فاقام بمكة ثمان عشرة ليلة لا يبيت الا في مكة ويبيت  
 يا اهل البيت صلوا انما صغر دواء الجودا وروى ابن عباس  
 قال اقام النبي صلى الله عليه وسلم تسع عشرة بقعة الصلاة ففرض لنا  
 سائرنا فاقام تسع عشرة بقعة وان شردنا اثمنا فاقام في الحجاز  
 لا يترك لتفريق ابن عباس وجهه فان اقامته في مكة في كل سنة  
 تسع عشرة ايام بنية الاقامة فان كان من ابن عباس من اقامه  
 تسعة عشرة بنية الاقامة فلا بد ان لا يترك رسول الله صلى الله عليه وسلم في  
 تسعة عشرة من حليته اذ لم يكن بنية الاقامة في مكة في كل سنة  
 تسعة عشرة بالنية فلا وجه للاقامة في المزدلفة ولا بد من فعل  
 الرسول عليه السلام فلا بد من هذا القول في هذه الرواية لم يتركها في حليته  
 واعتمدوا على رواية العطاء وكلمة واذا دخل مكة في السنة فاقام  
 للحرب وروى في اقامة تسعة عشرة في كل سنة فافهم باطله ان  
 هذا العلم مكذب تسعة عشرة منهم كان من ابن عباس في المزدلفة

عشر  
 عشر  
 عشر



بنيهم وان كانت المشقة لهم لانهم يملكون كمن فئة قليلة غلبت  
فئة كثيرة باذن الله والنفس عند الله ولا يعلمون ما عند الله  
ويقتضيه الحق بطل قول الامام ابي يوسف بانه المالكات المشقة لهم  
يعني بنيتهم لان اولئك المصلاقاته وكذا قول الامام زعفران كان الشرا  
لهم يفتح بنيتهم واحدا لا يجزيه الذين ليس لهم ما شق في القرع والجر  
انما يمشونهم تحت اخيتهم مقيموا ما يواووا استقلوا من مرعى  
الى مرعى لان اقامتهم اكدوا ليس لهم وطن سوي للفرار حتى يكونوا  
مسافرين بالانتقال من موضع القديس الى الوطن او كان في موضع حال  
في موضع من مسافر الى مسافر الغيت ومعلوم رسالهم وانما لهم  
وقطع امير ثلثة ايام كانوا مسافرين الا انهم لم يروا كثير الخط  
والماء والتخندق والمخاض واللعائف والعيام وغيره مما اقامه حجة  
عشر يوما والكتب والماء والكل لا يكتفيهم فليست استحسن ان اجعلهم  
مقيمين هناك ولا يمتنع بنيتهم التاج كالعبد والجند في موضع  
ان مسافر غير مسافر وان اقام اقام وانما العجزة المتوجع والحق  
والا فانه كان حاله يكون عن يمينه وان اقتدى المسافر المقيم  
بهم ان يلا شدة القرم ستابعة انما في غير فرضه ان يلا شدة نافع ان  
ابنهم كان يبعث وولد الامام ابي جعفر فلا يجد في نفسه ركنين  
ولما سلكه وان اقتدى المقيم بالمسافر يعلم المسافر في واسوا  
الكتب ويقول المقيم انما جعلكم في اماكن مقيمة في موضع المقيم  
لانهم لم يتركوا الا المتابعين في ركنين فخير في الاقامة لانه  
ادرك في غير العقلية وهو مقدس حجة التوجه وادرك الاول

المراد بنيتهم

انما هو المسافر المقيم

المصلاة وعن أمير المؤمنين ع رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم قال فليكن  
 السفر قال يا أهل مكة أقموا صلواتكم فانا هم سفروا الله الله  
 كما يجوز قضاء السفر بالمقيم في الغاية في السفر لا يتغير  
 الفرض بعد الوقت والمسافر يقضي الغائب في السفر اربعاً والمقيم  
 يقضي الغائب في السفر كعتين لان الفرض المنقضي بالسبب لا يتغير  
 بعد انقضاء السبب وان ترك محل وطنه وانخذل من السفر او  
 قرية اخرى وطنه وسافر و دخل وطنه الاول لا يصير قوما الا اذا  
 دوى الاقامة في بلد فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما اصل الله عليه وسلم كان  
 بقصر مكة فالوطن الاصلي يبطل بالوطن الاصح لا بالسفر ولا بغير  
 الاقامة ولما وطن الاقامة فيبطل بالسفر ووطن الاقامة والوطن  
 الاصح فلو اقام في عدة و سافر و قما فاذا خرج جميعه السفر في  
 اقام في عدة اخرى و دخل وطنه الاصلي ثم سافر و دخل في اقام  
 او لا يبقى ساوا و اربع ركعتين ولا يشترط الاقامة في الدخول في الوطن  
 ولا يخرج من الدخول فيها الا ان العتات اذا دخل في الوطن منهم اقول  
 هذا والله اعلم بالحكمة **قوله** قال الامام المشافعي  
 ان حق المسافر والعشاء استدلل بما من النبي صلى الله عليه وسلم ان  
 صلى الله عليه وسلم اذا حج لم يزل يسير حتى دخل مكة في اول وقت  
 العصر فجمع بينهما و هو من المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء  
 رواه الشيخان وعن معاذ بن جبل قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم في خروجه تبوك اذا تراخيت الشمس قبل ان  
 يركل جمع بين الظهر والعصر فان دخل قبل ان يركل الشمس

نية

المخرج من المظهر  
 و المفسر القديم

اشقيا

او الف



اجز الفخر حق بتدل للعموم في المغرب مثل ذلك ان راعى الشئ  
 من يتخلل جمع بين المغرب والعشاء وان ارتحل قبل ان يغيب الشمس  
 اجز المغرب حق بنزل للفتاوى ثم يجمع بينهما رواه ابو داود وصححه  
 الجمع صورته ان يجمع التاخير بان يؤخر الصلوة الاولى عن وقتها  
 ويجمع في وقت التاخير في جمع التقديم بان يقدم الثانية من  
 وقتها ويؤخر في وقت الاولى والشافعية رحمه الله يجمعون بين  
 الحديث معاذ بن جبل وعند البعض لا يصح جمع التقديم ويجمع  
 التاخير وهو رواية عن الامام احمد وفي الشئ من مالك انه لا يجمع  
 بين الجمع في البيوت عتلتا وعند الامام احمد لا يجمع الجمع للسافر  
 اسلاما عند النزول ولا في الجدة فيكبر جمع التقديم ولا جمع التاخير  
 واليه ذهب الشيخ الاكبر صاحب الفتاوى قدس سرى وجهتان في تعيين  
 الاركان مقطوع لا شبهة فيه قال الله تعالى الاصلوة موقوتة بوقت  
 فالجمع من التقديم عليه ولا التاخير فلا يصح الجمع قال الامام محمد قد  
 بلغنا عن عمر بن الخطاب انه كتب الى حكامه في الافاق وبلغهم ان  
 يجمعوا بين الصلوتين في وقت واحد واجزم بان الجمع بين الصلوتين  
 كبر من الكبار قال الامام محمد اجزنا بذلك الفتاوى من العلماء  
 اذا كانت الصلوة كتابا موقوتا بالوقت القاطع فلا يجوز لابطالها  
 عن الواحد فيجب رد تلك الاخبار وتاويلها ان قبلها وفي حديث  
 جمع انما نقلوا في غزوة تبوك وكان في تلك الغزوة آلاف  
 من الرجال وكان كل صلوة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ولم يخرج منهم الا واحد او اثنان ولم يشهد ولم يدعوا غير بل يجمع

الامام

في وقت الصلاة  
 في وقت الصلاة  
 في وقت الصلاة

اولاها

الحاضر من انكر واذا ذكر حتى قال ابن مسعود ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 صلاة لغيره يقاها الا يصلي صلاتين جمع بين المغرب والعشاء  
 جمع وصلى المغرب قبل صلاة القار واه الشيخان وابو داود والنسائي  
 فبقى ابن مسعود الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انكم  
 بعد ايام عبادتكم صلوته عن الوقت وتأخيرها واجزائها يقع  
 الا في صلاتين بين احداهما والمغرب يجمع اخرها الى وقت العشاء  
 ولم يبين الاخر هو العصر ثم عرفة بتقدمه في وقت الظهور ثم عرفة  
 وليعلم بالمقابلة واجزها اخرها فتقدم الجمع من الوقت المسنون  
 المعتاد عند صلاة الله عليه وسلم واذا كان حال جمع الجمع ما ذكرنا وصح  
 او تاويله والتاويل ان المراد الجمع العتيق هو ان يؤخر الظهور للمغرب  
 الى اخر وقتها ويجعل العصر والعشاء في اول وقتها وليس هذا جمعا  
 حقيقة اذ اجمع صورة وببينة انه لو كان تأخير الظهور الى وقت العصر  
 وتأخير المغرب الى وقت العشاء في غاية في تعجيل العصر والعشاء  
 بل ينبغي على هذا ان لا يقطع السبل الى ان يصل اخر وقتها العين المكروه  
 بل هذا اولى وببينة ايضا انه لم ينقل الجمع بين العصر والمغرب الا ان  
 فهذا الوجه من الجمع يقع العصر وقت كبره ولو كان الجمع جوازيا  
 فاني فرقت بين المغرب الى وقت العشاء وتأخير العصر الى وقت العشاء  
 ثم تأخير العشاء والتاويل بالحد امير المؤمنين ع كرم الله وجهه ووجه  
 الله الكريم كان اذا سافر بعد ما يغرب الشمس حتى كان ينظر  
 ثم ينزل فصلى المغرب ثم يدعى بعشائيه فيعشى ثم يصلي العشاء فيركع  
 ويقول الحمد كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل رواه ابو داود

حقيقا

ثم يركع

ويعاين بانه

وبما عن نافع بن عبد الله بن واقد بن عمرو بن يوسف قال قال رسول الله  
 حتى اذا كان قبل فريضة الشفق قال فريضة المغرب ثم انتظر حتى غاب  
 الشفق فريضة العشاء ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اجلس  
 لم يصنع مثل الذي صنعت حسا ولم يذكر اليوم فريضة العشاء من قبل ذلك  
 قال الامام محمد بن الحسن بن محمد بن عمار بن محمد بن عمار بن محمد بن عمار بن محمد بن عمار  
 الشافعي وقد روي الباقون عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اذا اجلس الشافعي في المغرب حتى يبين بين العشاء والعشاء  
 سلم كان جده الله يقول لا اجلس السير ثم قال البخاري في حديث  
 علقماني يروى عن ابن مسعود قال سلم كان ابن عمر يجمع بين المغرب  
 والعشاء بالمزلة فانه قال سلم واخبرني عن ابن عمر انهما كانا اذا استسبح  
 في الصلاة فسمعنا صوت ابي عبيد فقلنا له الصلاة فقال انزلت  
 الصلاة فقال مرحقا ما يملين انزلت ثم نزل فسمع ثم قال هكذا  
 رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اجلس السير يصلي وقال ابو عبد الله  
 لم يركب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اجلس السير يقيم المغرب والعشاء  
 فيصليها تلك ثم يسلم ثم فداها ببيت حق يقيم العشاء فويصلية يكونان  
 ثم يسلم ولا يصح بعد العشاء حق يقيم حرف الليل فانظر الى هذا الحديث  
 فانه صريح في الحديث القليل بعد المغرب وهذا الحديث ليدخل وقت العشاء  
 فالله اعلم بالصواب في رواية الجمع ما ذكرناه واذا ثبت عن ابن عمر ما ذكرنا  
 في بعض روايات السنن والعصا فاسرع الحق كان  
 في وقت الشفق لم يصح للمغرب والعشاء فجمع بينهما وقال ابو  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اجلس به السير يجمع بين المغرب والعشاء





تمام آخر طائفة هذه الطائفة في مكان آخر من مكان الصلاة فلو كان الله تعالى خلقه  
 جميعا على علم ومعرفة قطعا وشيخ البركات والملاوات وتلك  
 هذا الفصل من طائفة الطوفان لا يخصصه ذلك ولا اجتناب  
 عن التملك في الجهاد الميم فممن فلاحهم شرعت صلوة الطوفان  
 لينال هذا الفضل ولما اليم فلا ضرورة فلا يشرح للضرورة مع المنافع  
 وما في العداية ان بها يصف وان الكثرة شوية صلوة الطوفان لجميع  
 عليه بفعله صلى الله عليه وسلم فليس بشي لان بها يصف فاعجل في  
 صلوة الطوفان خصا بصلوة الله عليه وسلم فلا حجة عليه لا يتبين  
 في الاختصاص به من قاطع فافهم والمقالة هي ابقاء شعيرة صلوة  
 الطوفان فتمت الامام الجعفر والامام محمد بن يعقوب الامام طائفتين  
 يحصل احدهما الطائفتين بقراءة العود في صلوة طائفة بطائفة اخرى  
 ركعة في الثاني وركعتان في الثالث والرابع بان يكونوا يقيمون  
 ثم يذهب هذه الطائفة تمام العود ويا في الطائفة الاخرى يقوم  
 بخلاف الامام ويقيم ركعة اخرى في الثاني والثالث فيكون  
 في الرابع ويسلم الامام فيذهب هذه الطائفة تمام العود ويا في  
 تلك الطائفة فيقومون صلواتهم الباقية بالقرآن لانهم لا يقيمون  
 ويتشهدون فيسلمون فيمضون الى سجدة العود ويا في تلك  
 الطائفة فيقومون صلواتهم بالقرآن لانهم مستبقون ويا في  
 ويسلمون ويقعدون ثم يرفعون القتال قبل الاقام لا يقيمون  
 الاخرين في بقا الصلاة معه وقد ذكر في صلاة الله  
 فافهم وتختلف الاول ما بين اربع وسبعين مرة

من  
 امر الله بقتل  
 واجب  
 فهو  
 بدعيان

سورة التوبة



وصف مستقبل الله تعالى  
في يوم الدين

صلاة الغزوة فقاموا مستقبلين صفت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وبالآخرين وقاموا مستقبلين واستقبلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وعلى الله عليه وسلم وكذا ثم سلم فقاموا مستقبلين لا يقسمون كثر ثم  
سجدوا ثم سجدوا فقاموا مستقبلين وكذا مستقبلين العدد في جميع ذلك المقام  
فصلوا أنفسهم ركعة ثم سجدوا وادوا هذه الركعة شيئا من ان مقام  
مختر الحنفية لانهم يوافقون قضا الركعة الباقية فان فيا يوافق الطائفة  
الحنفية او لا والطائفة الاولى ثانيا الا ان قال ابو يوسف عبد الله بن  
سفيان ذلك الا ان الطائفة التي صلح بهم ركعة ثم سلموا الى مقام  
هو لا فصلوا الا قسمهم ركعة ثم سجدوا الى مقام او تلك فصلوا الى مقام  
وهذا يوافق هذه الحنفية في الموقف ههنا كما فرغ بعد احتوائه  
الى الله وفي فتح القدير في اليوم محله من اجاب عما سئل في ذلك  
مذهبنا عن ابن عمر قال صلح بنو رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الغزوة  
بالسنة الطائفة ركعة والطائفة الاخرى من جهة طهر ثم انصرفوا  
واقاموا في مقام اصحابهم مستقبلين على العدد واما اولئك فمضى بهم الى  
بعض الله عليه وسلم ركعة ثم قضى هؤلاء ركعة وهؤلاء ركعة وهذا النظم  
في الحق الحنفية لانهم ما كنت عن تقديم قضا الطائفة ولا شك ان قضا  
الطائفة من لا يكون غيرا فان واحد الا قامت الا قبل على العدد الذي عليه  
الغزوة صلاة الغزوة فيجوز تقديم كل واحد من التالين ما من سجد في  
اي خيفة قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلح باصحابه في مقام  
خلفه صفين فصلى بالذين طهرته ركعة ثم قام فسلم في الثانية حتى صلح بالذين  
خلفه ركعة ثم تقدموا في اخر الذين كما في قدامهم فقام بهم ركعة ثم تقدم

حق عليه السلام في كل صلاة ركعة ثم سجدوا أو سجدوا في كل ركعة اختار  
 الإمامان مالك والشافعي والثلاث سجدوا في كل ركعة قال كذا مع رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم بذات الركعة فان اتفقا الى غير ذلك لم يتركها  
 النبي صلى الله عليه وسلم فاجابته رجل من المشركين وسيف رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم بالمشقة فاحسبه فقال تضافي خالي لا قال من  
 يمتدحني قال الله فهداه اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم واقتضوا  
 فوضع بطاقتهم ركعتين ثم تاحوا واحدا بالاطراف الاخر ركعتين كان  
 للنبي صلى الله عليه وسلم اربع وللقدم ركعتان رواه البخاري ولم يذكر  
 للتعليم وقدمه في المسألة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على النبي  
 فجلت طائفة منه وطائفة وحدهم قبل العود فصلى بهم ركعتين ثم  
 قاموا مقام الاخرين وجاء الاخرين فصلى بهم ركعتين ثم سلم واستدل  
 به الامام الشافعي رحمه الله اقتداء بالقرض بالمتفعل والمجوز ان  
 يجوز الاثنان في السفر من ان يكون الركعتان الاخرتان فقلنا ثم  
 فيه فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يركع الا ركعة واحدة وكان ذلك جازيا لاذن  
 كما قال الطحاوي لو كان ذلك لغرض فوجدنا في رواية ابن بكير التعليم  
 في كل ركعة من مع الطائفتين فانه قال صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم  
 في خوف الطائفتين بعضهم خلفه وبعضهم وراء العود فبعض ركعتين  
 ثم سلم فانطلقوا الذين صلوا فوقفوا وقفا اصحابهم ثم جاءوا اليك  
 فقلوا ان خلفه فصلى بهم ركعتين ثم سلم فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اربع ركعات ركعتين رواه البخاري والبراء ورواه مالك  
 كان يفتي الحسن وقال البراء وقلت كان

وذكرهم

انما هم

شراء



رواه في السفر كغيره من المتن كما كان لم يجل به اهل من الضعفة  
 وثابتة وعل قد لم يلقوا من الرواة والاعمال **فصل**  
 في حكم القنطرة وانما هو الرجل ينبغي ان يخرج على القنطرة ويجمع  
 حاجته الى التوجه الى القنطرة فلما سأل عن حاجته عند القنطرة ان يخرج  
 الى القنطرة ونقل في فتح القديس رواية الحاكم انما هي انما هي انما هي  
 المدينة سال عن الراوي عن مغرور فقال هو ان في وادعي بظن ذلك ان  
 ان يوجه الى القنطرة لما حفر فقال لي انما هي عليه ولما احسب القطر وقد  
 روت في القنطرة واورد في الاحكام انما هي انما هي انما هي انما هي  
 من مستقبل القنطرة حيا وبتا قد كثر القنطرة في اخرها فلما حفر القنطرة  
 قال لاهله استعملوا الى الكعبة وانما هي انما هي انما هي انما هي  
 بنينا ان من قبل في النور والضم اسفل الموت وفي القنطرة انما هي  
 كان انما هي في النور والضم اسفل الموت وفي القنطرة انما هي  
 الروح حيا وبتا انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي  
 وفي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي  
 في سعيد واني هو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هي  
 لا اله الا الله وانه مسلم واحكام المسلمين والمسلمين وانه اعلم  
 انما هي في الموت لان الميت لا يدرى في خلقه انما هي انما هي  
 في قنطرة من القنطرة انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي  
 في قنطرة من القنطرة انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي  
 في قنطرة من القنطرة انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي  
 في قنطرة من القنطرة انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي

فكفره للملحقين في قلبه بغيره قال الله سبحانه ولا تقدر على العلم  
 لما الحق من العباد المشركين وطريق التلقين ان يسمع الحق كلمة  
 فتهادى ولا يتكلم فقل وان صدقته الاكاذب تلك الحال اعاد الله  
 فيه لا يلتفت اليه الاكاذب ولا يحكم بكفره وتنجي بحسب احكام المؤمنين  
 ويحكم من يرد اليه تعا كل ذلك الوقت وقت ذهاب طهر من قلوبها  
 وايضا انه تلغى بكلمة الكفر من دون قصد بل هي ان يكون المارة  
 الحكم بكلمة الاسلام وطهر كلمة الكفر بسبقه اللسان ونحوه ان  
 يكون كل من خشي الله الايمان لا يتبادر حال ذلك العالم الذي يذهب  
 اليه واذا التفت في الميت فجأة والكافر للمقول وقت الجهاد من قطع  
 الكفر ومنهم من ظن ان الكفر لا يفسد بقاوتهم لا يشاهدون ما في  
 ذلك العالم الا بعد خروج الروح والله اعلم بالصواب وينبغي ان  
 يقرأ الحنفى صوته ليس لانه يسهل به مسكرات الموت ويغنى  
 الثبات على الايمان وعن سفيان بن عيينة قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم اقرأ سورة التين على موتاكم مرواه النائم احمد  
 وابن داود وادامات الحق في حق عيناة وانشد بحياة كاشفة  
 تحيين صوتي للميت ولما يتفر من بعينه يراه في فتح القبرين  
 ويقول موضة لهم الله وحطالة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اللهم يسر علي امره وسهل علي ديني واجعل لي فاكرا واجعل لي  
 ما خرج اليه خير مما سألني عنه وينبغي ان يجعل بعد الموت في ضل  
 في كفيته وتجوز ما من حسين بن علي بن ابي طالب بن علي  
 بن فاطمة النبي صلى الله عليه وسلم بعد من قال ان لا ابي طهارة

عن ابن عباس  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم

١٤٥

الملقح حذبه المتخاف فغري به ويحيا فانه لا ينبغي لمحمد مسلم ان  
 يحبس بين ظلمات اهل الله القاطنات انفسكم اليه وهو يفتك  
 اليك رواه ابو داود في غسل الميت فرض بالاجماع القاطع وقد وقع  
 الامر به في الاخبار ثم اختلفوا في الغسل للميت اهل الجاهلية  
 او الحديث ذهب الجمهور الى الاول لانه لو صلى عليه الميت العر لفضل  
 لا يصح صلواته ولا تيمم حيوانه فينجس بالموت كسائر الحيوان  
 الا ان المسلم الميت يظهر المرئيه بالفضل وذهب الجمهور  
 الى الثاني لان الامانة المسلم لا ينجس ان الموت سبب يجعل الشئ  
 يوجب الغسل كالقوم للوضوء وما قالوا ان الموت لا ينجس من شئ  
 شئ من النجس المستتر في الفاضل استترها تماما فيرث الموت  
 وهو من جمل الفضل الا انه يوجب للوضوء في الحي للتمييز بينه وبين الفضل  
 ينجس في الدنيا بعد الموت وليس هذا كاختلاف خروج الجاهلية قال  
 افضل المصنفين حلق قبل تاجته رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الموت  
 طبت حيا وطبت ميتا رواه البخاري ويحتمل ان المسلم الميت  
 لا ينجس من ام المؤمنين عائشة ظلت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قبل عثمان بن مظعون وهو ميت وهو يكي حتى سال رسول النبي  
 صلى الله عليه وسلم فاجاب عثمان رواه الترمذي ومات بعد البراءة  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حيوان الله ان المؤمن لا ينجس  
 رواه البخاري والقول بان الرازي لا ينجس حيا او بالجنابة من غير  
 الظن لان الملقح لعزم اللفظ لا خصوص السبب فمعه في الجنابة  
 لا يلزم منه القوم من رواه النجس بالقاءات الجاهلية فليس فيه

المنجس

فانه





۱۰۰

محب

الحمد لله



سبيل

بكره الخدم الشهادة بطلان بالارتشافات بمثل ما في الحقيقة ولا يرتكبت  
من باطل بعد شرب او يد او يد او يلقون للفرقة بينا الله ما هو في  
وان نقل الكلام في النصوص بالانصاف بالشهادة او اذله في طاهر الوهم  
لا يعرف ذلك كله نال ما في الحقيقة في حق الظالم وكذا انما عليه وقت  
صلى الله عليه وسلم يقول بكون من في الله حيا والصلوة وينا في ذمته  
وكذا انما كل كلام لان الكلام من سرفق الحقيقة كذا قالوا في الله الظالم  
القليل فلا في الشهادة لان بعد من الرمي قد تكلم بكلام قليل  
وهو شديدا بكلاما شديدا صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم  
بعد من الرمي قد استشهدوا به من احد وقسمت على اربعة اشياء  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في الاموات فقالوا جلوس الانصاف في النظر الى ان سوا ما فعل  
فمن هو بعد في الحق وفيه وق لا يفتقر الى ان الله  
صلى الله عليه وسلم في ان النظر الى الاحياء استقام في الاموات  
قال الله في الاموات قال صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم  
فمن كان من بعد من الرمي يقول من لا الله خير من ابي بكر  
خير من احمد والحمد لله في السلام وقل الله ان بعد من الرمي  
يقول لكم انه لا علم لكم عن الله في النبيكم ومنكم من ظلم  
ظلم ظلمات في حق ما قال محمد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فانظر وصاحب الشهادة الذي لا يميل كل واحد بالحق طاهر من الخيانة  
قل ظلم اقل لا يجب المال بنفس الفضل ولا بعد الارتشاف وهذا  
شهادة بالحق في الاموات والماضي في حق الله وبيد الشاهد

الله

قد



بهما الذي يصل عليه بالتي تلت الوارد بعد ما كان قد اتم بقا عليه  
 فيتم بعد من الشايع من لحن في الطليخة بخوذة سقط من القند للفرق  
 بين شي يتوضأ من وون مضغعة واستنشق لما في ادخال الماء في الفم الى الف  
 من حرج وكلفه واستقر العمل ان يلف اليد بالخوذة ويضع بها لسانه ولسانه  
 ثم يمشي الى اربعة حركات بالخطى ثم يضع على شفة اليمين ويضع عليه الماء ويتركه  
 ليدن ورفق حتى ينفقه ويصل الماء الى تحت خالصا هذه مضغعة ثم يضع على  
 شفة اليمين ويصل الماء الى تحت ينفقه ويصل الماء الى تحت خالصا وهذه  
 مضغعة ثم ينفقه ويستند اليك ويضع يده برفق فان خرج شيء يصل فاذا هو  
 لسعال المزيج يصح على شفة اليمين ويضع عليه الماء للتحا طسده الكافور وهذه الثالثة  
 فاعلم الفصل الثالث وفي طريق الفصل الزيادة على الثلث فلا بد بعد ما كان عند الله  
 يصل وتل ويد بالانقرح في المضغعة الاولى ليلبت بدنة ثم يصل بالماء للنفخ به  
 يصل التيقدة وفي آخر المضغعة الثالثة الذي فيه الكافور كذا في دفع القدير ومن  
 اتم عطية فليدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم في من فصل البنية فقال  
 انفسا ثلثا الوضوء ان رأت ذلك جاوزت طهرت في الايام والافرع من  
 فذا التيق فلو افزعنا اننا فالتق الى بنا جفوة فلكل من اياه رواة النجاة وهذا  
 فبما في جعل النصب المتبركة في الكفن رابعا عليه فاذا فرغ من الغسل كفن وصدة  
 الكفن للرجل ثلثة ايات الجفافة وازرق فيص ليلى كم ودرج من المروي اللام محمد  
 عن ابيهم النقي ان النبي صلى الله عليه وسلم كفن في حلة ثمانية وقيس في حلة  
 فوبان اربعة ارجاء وعن ام المؤمنين عائشة الصديقة ان رسول الله صلى الله  
 كفن في ثلثة ارباب نحو اربعة من كرف الين فيما قيس ولا حلة رواه النجاة  
 في الذي يلبس الاحياء وهو الذي فيه درج من كم وضو كذا

بالبشر

الكلفة

من يصل عليه  
 في التيقدة  
 في مضغعة  
 في مضغعة  
 في مضغعة

اعني

بما فيه

من

المقبرص والآفة الثوب الثالوث ما هو فلا تعارض حيث ابراهيم الرسول لا يحول  
 الذي لا كم فيه وكاد خضهم وتذب ان يكون الكفن ثوبا من كرمض ريش  
 حنتم اليه في الجوقه لا روي جابر قال قال رسول الله صلى الله وسلم  
 اذ الكفن احدكم موتاكم فليصن كفته رواء وسلم وعن ابن عباس قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم البشرون ثيابكم البياض فانها من ثيابكم  
 وكفونهم موتاكم ومن خياركم الكمالكم الا تمد فانه ينبت الشعر ويحول  
 رواء ابو داود والترمذي ويكره الزهاد يا فقه الكفن والمعاذ فيه ما عن  
 امير المؤمنين علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقالوا  
 في الكفن فانه يلبس عليه ما رواء ابو داود والترمذي والوليد بن ثابت لا يقص  
 منها وجوز الاكتفاء بها من عبادة من بالصامت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 خير الكفن لحلة وخير الاضية الكفن الاقرن رواء ابو داود والترمذي وعن  
 ام المؤمنين عائشة قالت قال ابو بكر رضي الله عنه ثوبه الذين كان يرضيهم  
 اغسلوا وكفوني فيها فقالت عائشة لا تشري لك جديد قال لا هو ليوم  
 الى الجديد من الميت في نزع القدير رواء عبد المزيق وهذا يدل على ان الثوب  
 الفضل كالجديد في الكفن ولا فضل للجديد على الفضل وفي نزع القدير الفضل الجليل  
 في الكفن والله اعلم وكفن الكفاية ان لم يجد كفن السنة والكفن الواحد  
 ثوب واحد عن ابراهيم عن عبد الرحمن بن هذلول بطعام وكان صاحبا فقال  
 قتل صبي عمي وهو خير مني كفن في بردة لن غطي برأسه بذكر جلاله وان غطي  
 بجلاله بذكر راسه وقل حرة وهو خير مني بطلان من الدنيا لم يلبس او قال عطيا  
 من الدنيا ما اعطينا ولقد خشيتم ان حناتنا جعلت لنا ثم جعلت في ترك  
 الطعام رواء البخاري وصنفه تكفين الرجل ان يخرج الكفن او بالبحر الطيبة

عن انقيص

خير

خير

سواد



وروش عليه الموطان ويبدو بيط اللعانة ثم المزارع من العراين الى القوم  
 لم يقص الليث والقيصر من النكبة الى القوم ثم جعل عليه موطان وجد على  
 بلكافور صاحب من الجبهة والاذن واليد والركبتين والقدمين خصل  
 الى اصابع ان وجد الكافور ثم يجمع على الاثر ويجعل من الجانب الذي على الايمن  
 ومن الايسر على الايسر هكذا اللعانة ويقتد الكفن بمائة التثنية اثنا عشر  
 على النحن فقال للمام الشافعي ما كانت طويت بحول الايسر الطويل عند الغسل  
 كالعند الكفين ولا يظن له اجراء عليه احكام الحرم لما عن عبد الله بن  
 قال ان رجلا كان مع النبي صلى الله عليه وسلم فخرق ثوبه فاقطعه وهو محرم فأت  
 فقال هذا لله صلى الله عليه وسلم فاعطاه بما وسد وكثف في ثوبه ولا تسوء  
 بالرجل لا تخرق ثوبه فانه يفسد يوم القيمة مليار واه النجاشي اجاب عنه النبي  
 عبد الحق انه كان مخصوصا ولم يكن تشريعا عاتيا قاتلا فسد الكفن للرجل  
 حنة القواب دمع وانزل في العاقبة وسخان وخرفة يربط بها فوق ثدييها لما  
 من ايليت فالحق قالت كنت فيمن غسل ثم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فكان اقلها اعطيا الحق ثم الدرع ثم الثياب ثم اللعنة ثم ادرجت بدوة الغيب  
 لغيره ولا يورد او ركذ ان يمتنع القدر وقال فيه ان هذا طاهر ان المراكبات  
 كاترا الحجب من الحصى فيجب كونه الرجل كذلك في نظرنا ولا يفسد في كونه  
 طاهر على كون الارابون القدر بغير ان يكون حقا والى الله صلى الله عليه وسلم  
 كبر من خرق ثوبه الى القدم واعطاه حقا فسد التبرك وان اقتصر على ثوبه انما  
 وفي ثوبان والحق كذلك الهدية وفيه فخر القدر انما هو لثوبه ففسد والى الله  
 والعاقبة كفن الكفاية ويكون اقرب الى الملة كما يكون اقرب من ثوبين في الرجل الا  
 هذا الفوق كونه صفة الكفين ان ليس المدح الا ووجب عليه الموطان

سنة ١٢٠٠

هذا سندنا على ما هو

فصيرنا

ثم جعلنا من اصغرهم على صدره فرق الدرع كذا قالوا وفي حديث ام عطية **ق**  
نشرها ثلثة قرون فالتيناها خلفها رواية في الصحيحين ثم يطلى الساجد **ق**  
ثم يمس الخمار فوق الدرع تحت الخنزير ثم الارزاقم اللقطة ثم يربط الخوذة فوق  
الركبان عرضها ما بين ثدي المرأة الى السرة وقيل للملازمة هذا كله في غير  
الشهيد ولما التهيء فلقتنه ما قتل فيه ولا يجوز دعه الشيب اما الذين من جنس  
الكفر كالسلاح والفرس والخنزير والخنزير ومن ابن عباس قال امر رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بقتل المعدن يخرج منهم الحديد والجلود ومن يدخنوا ابدا  
وشبههم رواه ابو داود وان نقص من الكفر ثبابة يراد ليم الكفر ثم بعد  
التكفين يصل على الميت والصلوة على الميت فرض بالاجماع المقاطع وقد وقع  
المر بها في حديث الدؤوب صلوا على صاحبكم ثم الصلوة فرض على الكفاية  
لانها التكرار الميت وايضا محقة ويدل اذا وجد من البعض وشروطها  
اسلام الميت ولو تبعا لاحد من المؤمنين كالصغير الذي لا يعقل وحدها ثم غسل  
وضعه السدة فلا يجوز على الغائب الا اذا كان موضوعا على الدابة ولما جاز  
رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجاشي فقد قيل في جوابه انه رفع الجواب  
بينه صلى الله عليه وسلم وبين جنازة الجاشي وقيل كان من خصائصه  
واذا دفن الميت بالغسل يصل على الجاني بسقط عنه الشرطان الا ان  
والاولى بالثمة الخليفة او سفير ثم المصطفى القاضي ثم في الميت وقال  
الشافعي وابن يوسف وابن خزيمة في رواية والي الميت ان كان الصلوات  
تعلق بالولاية فلا يتعلق بغير الولاية كالالاكاح وهذه المتأخرات في القديري  
او الحسين ابن علي رضي الله عنه قدم سعيد بن العاص لما مات الحسن  
وقال لولا الشقة لما قدم بك سعيد كان واليا بالمدينة والولي العصبة

يتم

أما

ففي

على تغيير الموضع الا اذا كان الميت اجسوا من فلابس تقديم بالاتفاق  
 بين الامامة وقبل فيه الخلف الامام محمد وان صلى للجني على الميت ثم مضى  
 الجاني والاولى الامامة لان ميتون غيرهم لان لهم الحق والما غيرهم  
 فلا حق لهم وقد تادي من الميت فلو صلى التيمم في صلاة الجنازة وهذا  
 في جازن وصلاة الجنازة اربع تكبيرات وكل تكبير بترلة ساعة فلو ان السبق  
 لا يجوز ان يكبر الا اذا كبر الامام وماذا يقضى بعده لان السبق لا يقدم  
 بالركعة هكذا لا يقدم بالتكبير ولما كون الصلاة اربع تكبيرات فلا يفتقر الى اربع  
 نوى اربع تكبيرات منى الله عليه واكثر رسول الله صلى الله عليه وسلم اربع  
 تكبيرات في اخر صلاة صلاه فقه روى الامام محمد ان الناس كانوا يصلون  
 على الجنائز وخافوا من ان يهاحق قبض النبي صلى الله عليه وسلم فكبروا وكبروا  
 في كل اربع تكبيرات الصديق ثم ولي من الخطا ففعلوا ذلك فقال لهم محمد  
 حذروا انكم تصلون على النبي صلى الله عليه وسلم في كل صلاة ففعلوا ذلك بعدكم والنا  
 حديث محمد بن الجاحلية فاجروا حتى يجمع عليه من بعدكم ما يجمع على  
 انما رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ينظر في اخر جنازة كعبها النبي  
 صلى الله عليه وسلم فمحق قبض فاحذرون به وفي فصوص ما سواه ووجهه  
 اخبرني كعب بن علي النبي صلى الله عليه وسلم اسبعا وروي الامام احمد عن ابي  
 واثق الله عن الناس فاستشارهم في التكبير فخلق فقال بعضهم كبروا  
 صلى الله عليه وسلم سبعا وقال بعضهم اربع وقال بعضهم اربع وقال بعضهم  
 ولا اقتدي في صلاة الجنازة بسبيل كبر اربع الا اربع لا تبا بعد المقتدي  
 خلفا للفرقة وهذا بخلاف العيد لان الزيادة على السبع خلاف الاجماع  
 وفي العيد الزيادة السبع مجتهد فيه كما لا يخفى من صلاة الجنازة والقرآن

وقد تادي منى الله عليه وسلم

فتلوا

لما نحن في هجرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انما اصلكم  
على البيت فليعلموا الدعاء وانه ابوداود وعنه نافع قال ان عبد الله  
بن عمر كان لا يقرأ في الصلوة على الخلق رطبة الاسام مائة قال الامام الثاني  
يقربها في الكتاب من طلبة بن عبد الله بن عوف قال صليت خلف ابن  
عباس على جنازة فقرأ بها فاتحة الكتاب وقال لي علموا انما منة من الله على عباده  
وعنه ابي امامة قال السبق في الصلوة على الخلق ان يقرأ في التسمية الاولى  
القرآن مخافة ثم يكبر ثم يسلم عند الاخير نواه النساء واجل الخيفة  
بانه لم يكن قرا خلفا فانه الجمل انما قرأه بل على غيبة الشاؤ والدعاء جميعا  
بين الادلة وقراءة الفاتحة بعد الصلاة جائز عندنا فاسألوا الله بصلواته  
فمن ان يقرأ بعد التكبيرة الاولى وعند الامام الثاني يقرأ الفاتحة ايضا ثم  
يكبر ثانيا فبعض على النبي صلى الله عليه وسلم لا فاسألوا الله من شرط قبول الدعاء  
ثم يكبر الثالثة في دعاء ثم يكبر الرابعة فيسلم ثم يسلم ثم يسلم ثم يسلم  
يسلم بسلامة واحدة وليس في صلوة الجنائز دعاء وقت بل ياتي بدعاء  
شاذ في قوله في بالادعية للفقير في حقهم ونعم والشهيد في حقهم  
سنة وعنه ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انما اذا صلى على الجنائز  
قال اللهم اغفر لميتنا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرا  
وانثانا اللهم من لمحيية متافاجيه على الاسلام ومن توفيه مناهضة  
على الايمان رواه الترمذي والوردون في الدعاء لا فاسألوا الله من شرط قبول الدعاء  
بعد وعنه عوف قال صلى الله عليه وسلم على جنازة فليعلموا انما منة من الله على عباده  
انما طهره وعافاه واقف عنه واكرم نزله ووسع مدخله واغسله  
بالماء والتنج والبرد وفقد من الخطايا كما يغشى الشمس الابرص من المسلمين

دار الفنون

ما رواه الشيخان في داره وأهله من حديثه عن علي بن الحسين عن حماد بن عمار عن  
 القير بن عمار عن النضر بن العوف عن عتيبة بن أنس عن ذلك الميت  
 سلم وعن أبي بصير عن القير بن عمار عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه  
 فقال أبو هريرة أنا نزلت به أسير كما أتيتكم من عند أهلها فلذا وضعتكم  
 وثقل الله وحبلى علي بنه ثم أقول اللهم عبدك وابن عبدك وابن عبدك  
 كان يشهد لك لا إله إلا أنت ولا معبود معك ولا حول ولا قوة إلا بك  
 أن كان في الدنيا في أحسن حاله وكان سيئاً فمات من سيئته أفسد  
 كالموت والجحيم ولا تقتنا بعد أخوته اللهم أسألك عن أبي هريرة قال سمعت  
 علي بن أبي طالب يقول اللهم أنت ربها وأنت خلقته وأنت هديتها  
 إلى الإسلام وأنت قبضت روحها وأنت أعلم بها ولا أعلم بها غيرك  
 فأغفر لها ربه أبو داود وكذا يستغفر للصبي بل يقول اللهم أسألك  
 أبداً و أدخلها الجنة لا تشاؤوا مشفقاً قال إمام العارفين الحسن بن علي  
 قدس سره يقول على الطفل فأنشد الكتاب يقول اللهم أسألك أن لا يظلم  
 وفخره وأجل رواة البخاري وعلاء بن أبي ربيعة عن أبي بصير الذي خرج من  
 ولم يستعمل وإن سخر حياً واستعمل ثم مات يصح عليه فقد روي جابر  
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الطفل لا يصح عليه ولا يشهد  
 حتى يبلغ رداء الترمذي ويقوم الإمام في صلاة الجماعة عند المصنوع  
 عن الرجل والمرأة لأن المصنوع فيه القلب وفيه نور الإيمان وله الحسن فوجد  
 في خلقه من أبي طالب قال صلى الله عليه وسلم أسألك أن لا يظلمه فقام جالساً  
 فخرج القدير رداء أسوداً لا ينفذ ما رواه عن جابر قال صلى الله  
 عليه وسلم قال علي بن أبي طالب في قنينة فقام جالساً

خالد بن ولید رضی اللہ عنہ

توليد



برواية حاكم عن جابر قال فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من حضر  
قام الثامن من القتال فقال الرجل انك عند تلك الشجرة فبأنه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم نحوه على الثور اي بما شئت به شوق وكي قام  
رجل من الانصار فرمى عليه نوب ثم جري بحجرة روى الله عنه فمضى  
ثم بالشهد فيوضعون الى جانب حجرة فيصلي عليهم ثم يرفعون ويترك  
حجرة حتى صلى على الشهيد وكناهم وقال حرة سيد الشهداء عند الله يوم  
الحمة قال حاكم صحيح الاسناد ولم يخبراه ثم قال في فتح القدير في بعض روايه  
كلام لا يخرج عن حجة الحسن ثم نقل في فتح القدير رواية السامع  
عن ابن مسعود قال كان النسايم اسود خلف المسلمين بمجرى علي بن  
الشكين الى ان قال فوضع النبي صلى الله عليه وسلم حرقتي برجل من الانصار  
فوضع اليه فمضى عليه فرفع الانصاري وترك حرقتي ثم جري بالخر فوضع على  
جنب حرة فمضى عليه فترك حرة صلى عليه يومئذ سبعين صلاة ثم قال هذا  
رواه حسن وقال الشافعي في السنة ما لا يوجب عدم الصلوة بحرقته كروا  
لانواع الدخول وكثير الميت الاتي انه يصلى على الميت ولو كان ميتا  
فمضى على واحد منهم صلى عليه وان صلى عليه صلى عليه واحد من  
هم عند الماتن يرضع سطر واحد ويقف عند اعضاءه وان شاء وضع واحد  
فلا واحد الوجهة القبلة وتقرئهم بالبكة كقرئهم في صلواتهم عند حال  
الحق فيقرئ منه الا فضل والا فضل هو عند حنة الفضول والفضل وكل  
من بعده كان الوجهة القبلة اقرب فيصف الرجال ثم الصبيان ثم النساء  
ثم الشهداء ثم المراهقين كذا في فتح القدير ومن نافع ان عمر صلى على سبع جنات  
جميعا فجعل الرجال يلعون الامام والنساء يلين والقبلة فصفهن صفا واحدا

ثم رفع

بالحد

ووضعت جنتنا فقام كلام بنت علي المرقوم عن خطيب ابنه فقال لعزير  
 بن جابر بن ابي الاسود بن سعيد بن ابي العاص بن خديجة الناس ابن عباس  
 وابو هريرة وابو سعيد وابو قتادة فوضع الغلام يده على الناس فقال قد  
 انكرت ذلك فظنوا علي بن عباس وابو هريرة وابو سعيد وابو قتادة  
 ما هذا قالوا في الشبهة التي في عن علي بن عباس قال في الحديث قال  
 ام كلثوم وبناتها فحمل الغلام يده على الناس فانكرت ذلك في القوم ابن عباس  
 وابو قتادة وابو سعيد وابو هريرة فقاموا فقالوا ان هذه السنة روية عن  
 حفيص بن ابي الاسود بن سعيد بن ابي العاص بن خديجة الناس ابن عباس  
 في القبلة في الفقه وهو الذي يجهلنا ولا يصح على الخلق في الجهاد  
 الناس ابن عباس بن علي بن عباس بن علي بن عباس بن علي بن عباس  
 بن علي بن عباس بن علي بن عباس بن علي بن عباس بن علي بن عباس  
 وفي جامع الاصول وفي نسخة فالتفت عليه له وفيه ففتح القيد هذا فالتفت  
 للناس وقال الناس ان في يده في المسجد لا يلهي ما ترون من هذه الامور  
 كانت حادثة اذ دخلوا المسجد فانكرت ذلك عليها فقلت ولما ترون من هذه الامور  
 على ابي عبد الله بن علي بن عباس بن علي بن عباس بن علي بن عباس  
 ورواه عن الناس ما رواه اذ كان في الاما كانت الجناين من قبلها السجود  
 فلما هذا الاما كان الناس الذين قالوا انهم اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقاموا ان عدم اذ دخلوا الجناين في المسجد طعن متقرا لا عندهم ولا عند  
 علي بن عباس بن علي بن عباس بن علي بن عباس بن علي بن عباس  
 قد جاز في حديث ابني هريرة بان في منده صالح مولى التومة وكان  
 اختلط عليها فجوابه على ما في القيد بان صالح التومة وامر من الناس

ر

هذا

الذي

الى ابي معين ان خلافة كنه المثلث قبل وقد في جميع من قبل ذلك في  
جده وكلامه انفقوا على ان ابي زبيري لا يري هذا الحديث سمع قبل الاختلاف  
قال في فتح القدير الخلاف في ان كان في الحديث فقولهم باطل ولو دليهم ايجب عليك  
الاختلاف كذا في لم يصل عليهم في المسجد ولو كان سنة لما انكره ذلك وكان خلافا  
في الاباحة فيكون المصلحة في المسجد باعنا عند ثم ومكره تنزهها عندنا فالحق  
لكن كراهة التحريم انما ثبت لو كان او عند على فعلها ولم يثبت وانما في تحريم الاجر  
للوجود او يكون باعنا عند ثم ومكره تنزهها عندنا فالاختلاف لا تقسم  
قال المصنف في المسجد جاز او خارج المسجد افضل كقول المصنف ان لا يترك  
تنزهها من كراهة الى حقوقها وقولهم واحد هذا خلاصة ما في فتح القدير  
وفيما ثبت من التمسك ان شغل من صلوا ميت في المسجد فلا اجر له في ذلك  
لغير الميت ولو اجره فله وقع بطلان التبرية فاما والعموم فلم يستقام الاجر  
بالكلية واذا اتفق الاجر بالكلية فقد صحت المصلحة عن الظاهرة فيبقى ان يجرى  
عند ولا خلاف ان يكون يخرجوا وهو التبعين لثبوت الجزاء في الجملة ويرفع  
سري اليك اربعة رجال يتلفون بلديته فوايم يرفع القائمة للمتقدم من  
بين البيت اكلام المتأخر عن اليمين ثم المتقدم عن الشمال ثم المتأخر  
حقا اللباس من ملابدي اللباس محو اجزا البر حيفة حديثا منصوب من  
قال في المنتقى في الجنازة في الجنازة وروى عبد الزايق عن ابي  
هشيرة عن رجل الجنازة في الجنازة فذكر في الذي عليه ومكره عبد الزايق  
قال في شيد من ابن مسعود من اتبع الجنازة في الجنازة في الجنازة  
وقال الامام الشافعي في الجنازة اثان بعضها السابق على المتأخر والآخر  
عاصره لما انزل عليه من الله عليه لم جنازة من بعد من سطر من

و  
تحت  
فانهم

بين اليهودين خرج يده من العدة الى فتح القديس فلهذا ابن سعد فخطبنا  
 وصنعه ضعيف وفي فتح القديس لحيده انه لم يثبت خروج من افق من هذا العالم  
 الثاني انما ثبت موقف فانص ابن القويش كالتق في باب شدة ناه ظاهرا  
 مريضة من حجره انما حسن من حسن ابن عيسى بن هرون بن السير رواة  
 الطبريز ونفي اسيد بن سكر من حدة حشر بن وحوه حشر بن عمرو السريدي  
 حتى وضعه باليقع فوصا عليه رواة الطبريز من ابي خروفا الله يحول  
 بن عمرو بن سعد بن وقاص من رواة السريدي وشغل هذا اللفظ جاعل  
 ابن المومنين عثمان وابن حجاب في فتح القديس يا فافا وقايع حال ايل  
 على السنة ثم اللفظ المسك في هذه الوقايع لا يلهي انما يحول بالحق على  
 الغايدل على ان هو لا الكرام بين اليهودين للترك في حفره ولذا وصلوا  
 بالجائزة الى القبر بركة لهم الجلس قبل وضع الجنازة ان فيه اخلت  
 الميت ويوجد القبر الشق مكررة الا للضرورة قلنا ابن عباس قال قال الله  
 صلى الله عليه وسلم الحمد لله والشق لا يقرأ رواة الترمذي والحمد  
 للضرورة بان يكون في الارض وضاعة لا يمكن الحمد في حفره فيشق ان  
 الضرورة تمنع الحمد فلو كان الارض الذي يسكنون فيه ذراعا  
 لا يمكن فيه الحمد ولا الشق بحفرة في حفره وايضا في الميت ويؤلف  
 بالرمكان التكليف بقوله الوصع وان ملئت المسك في الحفرة السفينة فكان  
 الشق قد يوجب الى الشق ويقرب ياقن والا فاصح عليه بعد التمسك  
 في الجور هو انه في ان التكليف بحسب الوصع والحمدان يحفر في القبر حفر  
 في جانب القبلة ويجعل كالميت المسقف والشق ان يحفر حفر في وسط  
 والذين حق الرجال ووضعت عليهم لا النساء في حفره القبر ويضع للميت

فيه

في حفره القبر  
 في حفره القبر  
 في حفره القبر

الرجل

والحمد لله

وكان النبي امرأة خديجة بنت خويلد من بني النضر من قريظة  
 يدخل البيت من باب البيت من غير أن يدخل البيت من غير البيت  
 على ثياب اللبس ويخون جانب القبلة ويدخل في المسجد وهذا عند  
 وعند الناس في الامام ارفع المشرية حيث يكون واس النبي عند رجل  
 القبر فيل ملازم روي عن ابن عباس قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من قبل راسه وجوابه ان رواية ادخل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 مضطربا ابن ماجه روي عن ابي سعيد انه عليه السلام اخذ من  
 قبل القبلة واستقبل استقباله وكذا روي ابو داود في المراسيل عن  
 ابي ريم النخعي ان النبي صلى الله عليه وسلم ادخل من جانب القبلة وامسك  
 سلكا في فتح القدير ومجتما روي الترمذي عن ابن عباس انه  
 عليه السلام دخل قرايلا واسرج له سراج واخذ من قبل القبلة  
 وقال حمتك الله ان كنت لا واما تلا القرآن فكبر عليه اربعاء قال  
 الترمذي حديث حسن كذا في فتح القدير ويقول واضع اليك عند التوضيح  
 في القبر لم الله وملة رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن ماجه عن ابن عمر كان  
 النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل البيت القبر قال بسم الله وعلم الله  
 وروي الحكم عنه صلى الله عليه وسلم اذا وضعت موتاكم في قبورهم  
 فقولوا بسم الله وعلم الله رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بعد وضع  
 الميت يسوي اللابن او القصب في كفة الاجر والخشب الجرجع عليه سعد  
 النسود بن وقاص قال في الموضع الذي ملك فيه الحد والي الحد  
 وانصوا على اللابن نصبا كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم روي  
 في الفتح القدير روي بن ابي شيبة عن النخعي عن ابي ريم النخعي

القبر



الصلة

عليه السلام لان اجساد الانبياء لا ينفذ وهم طيرون حيا وميتا فلا يخلو في مقام  
 جبروت الجلالة ان عدم كراهة نقل اجساد الانبياء لجلالتهم خصا بغيرهم لهذه  
 والله اعلم **فصل** في جبروت الطلاق والقران اربع عشرة ايات  
 السجدة في اخر وقت الاعراف وفي سورة الرعد والصل وفي اسرائيل وسرم  
 طوح في اولي الاثنين والفرقان والصل والتمثيل النبوي ومنهم  
 السجدة واخر النجم وفي اذا السماء انشقت واخر اوقافها عند ما عند ما  
 الشافعي وايضا اربع عشرة اية في سورة من سجدة عند وفي الحج  
 عند ولما في خلافة ابي جعفر مجاهد قال قلت لابن عباس السجدة  
 من فقر ومن ذرية داود وسليمان فقال في فقرهم افتدوا فقال انكم  
 من امر ان يقتدي بهم وفي رواية حكوة عن ابن عباس قال الذين  
 من من عز ايم السجدة وقد راي النبي صلى الله عليه وسلم يسجد فيهما  
 روى البخاري وعن ابن عباس قال ان النبي صلى الله عليه وسلم يسجد من  
 قال بعد ما اورد توبة وتبجد ما شكر رواة النساء في قالت الشافعية قلنا  
 من هذا ان ليس بسجدة من من العزائم بل لتابعة داود للشكر فليكن السجدة  
 قلنا مقصودنا لزوم السجدة عند تلاوة اية من ولفظ سبب العباد  
 للذكر جميع العبادات وجبت بشكر وانهم عبادة مثل ما عمل به النبي  
 لا يفرق مقصودنا ولا يفرق فيه ولما في خلافة الثانية من السجدة الثانية  
 قد ثبت بالركوع فقال نعم والركوع والسجدة والظلمان المار بالركوع في السجدة  
 للذين في الصلاة ومن ان كانا فلا وجوب بالسجدة مستفاد لكن الشافعي  
 يستدل بما عن عبيد بن عباس قال قلت يا رسول الله اني اجد سجدة  
 قال نعم ولم يسجد فلا يقرها رولة الترمذي والبرداوي والبيهقي  
 من

وجوب  
 لا يفرق مقصودنا ولا يفرق فيه  
 قال

فيكون له بعد فيكون حين ثم قال لان هذه السورة فضلت فيكون  
 في الامام مالك ثم البقرة في سورة عن قول النبي صلى الله عليه وسلم  
 بعد ذلك ومنه جنانة واما من ايل المؤمنين عرق هو الحارط وقول الله  
 في القرآن احده من سجدة واما في الفصل عند سجدة وفي الحج سجدة  
 وفي من سجدة واما في اثبات السجود في الفصل احده من سجود  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يمتحوا في سجدة فيها سجدة كان معه غير  
 ان سجدة في سجدة اخذ كفاس من حصى لوت في سجدة الى سجدة وقيل  
 يكفي في هذا وقال عبد الله فلقطوا سجدة بعد قتل كافران في سجدة  
 لما في هذه الواقعة كانت سجدة وقد روي ابن عباس ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم لم يسجد فتيق من الفصل من سجدة في سجدة روى  
 ابو داود قلنا ان ابن عباس لم ير السجود كايام من سجدة عدم السجود فلو كان  
 من السجدة وقد روي الامام مالك ان ايل المؤمنين عرق بالخم ذاهوي  
 في سجدة فيها ثم قام فقل بسجدة اخرى وهذا هو الوجه في السجدة  
 وكانت السجدة خلفه ولم يكن له سجدة قد انعدم الانتشار او كان  
 له واحد ثم وانكر ذلك ولما السجدة من السجدة وانكر ذلك فلما روي  
 ابو داود في سجدة ناسع النبي صلى الله عليه وسلم في سجدة السجدة  
 وانكر باسم بكرواه مسلم وابو داود اسلام ابو هريرة كان سدينا  
 وهو قول سجدة ناقبت السجود في الفصل بعد القول الى السجدة  
 في سجود التلاوة واجدة عندنا ومنه عند الامام الشافعي في السجدة  
 في سجدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في سجدة اذا قل يا  
 سجدة في سجدة احتسب الشيطان بك يقول يا ويلك يا ويلك آدم



بمجرد الإيمان فله الجنة والموت باليهود قبل الناس والله أعلم بما  
 في بيوت التلاوة على ابراهيم واسماعيل وابراهيم المصدق على  
 كافر في قول الفقه ولنا ايضاً من ايات المجادلة على غلبة النوع من  
 ما ورد في حجة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو ما قيد من قبل  
 اليهود في الامر بالذي لا يكون الا في ترك الواجب ومنع ما فيه الحيلة  
 لا في ما باليهود ومنع ما فيه الايمان والهدى في ذلك هو الواجب  
 شبهة لما حكاه الواجب وهو الاضطرار وتلك الشافعية يعلمون وقد  
 ابن ثابت قال قرئت على رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسمع  
 فيها من ذلك بخارج لان الترك دليل على عدم الواجب وبذلك تكلف  
 على عدم اليهودية فقلنا المصلحة في ذلك الوقت والمنع للجهنم  
 الواجب في موضع في العزلة وهو من جهة انفسه صلى الله عليه وسلم  
 بعد ذلك الوقت عن ربيعة انه حضر عن ابن الخطاب قرأ يوم  
 الجمعة على المنبر سورة النحل حتى جاء السجدة فنزل به ويحمد ويحمد الناس  
 حتى دخلت الجمعة القابلة قال يا ايها الناس انما امر اليهودي بعبادة  
 فقد اصاب ما لم يعبده ولا اثم عليه رواية البخاري وقال زاذان  
 من ابن عمر قال يعني من ان الله لم يفرض علينا اليهودي الا ان يشاء  
 قلنا معناه من يعبده فلا يصح التلاوة فقد اصاب المؤمنين بالسنة  
 الى اد الولي من لم يعبده في ذلك الوقت بل اخبرنا اثم عليه السلام  
 في تأخير المصلي للوضوء في انفسه لم يفرض علينا اليهودي وقت التلاوة  
 انما يشاء ويحمد فيقع من الواجب في موضع الزيادة الا ان الواجب  
 في هذا هو المصلحة لان الله تعالى يقتضي ان يكون بعد الشبهة فرضاً

فأبى

بمقتضى

ثم

قال



قوله

انما يصح اذا كان واجبا من سائر الامور وجوبه انما يتناول  
 ان مقتضى عدم الافتراض ويكون الاستثناء مقتضى منع جوده غير المتكبر  
 مذهبنا من المؤمنين هو ذلك ولا يلزم منه عدم الوجوب ولما علم انكار  
 الصحابة فاعلموا لقرينة مذهبنا ولا انكار على المجتهد بعد تقرر مذهبنا  
 فاعلموا فانه موضع ما لم يتم الجور كما يجب بقوله اية السجدة يجب  
 بسطها ايضا بقول ابي الحسنين عثمان انما السجود يجب من استمع رواية  
 البخاري سلفا وقول ابن عمر السجود يجب من سمعها في فتح القدير  
 رواية ابن ابي شيبة والسمع موجب للسجود وسواء كان قصدا او لا  
 فتح القدير ينافي ما من ابي الحسنين عثمان من انما هو فقره في السجود  
 منه عثمان فقال عثمان انما السجود يجب من استمع في غيره ولم يسجد  
 قلنا ليس فيه الا تأخير السجود والاحبار يوجبون السجود من استمع  
 وغيره مطلوبنا وليس من شرط الاستماع ان يكون على قصد السماع  
 كيف ولا يلزم على المفتدي السماع من دون نية السماع شي مع الله عز وجل  
 بالسمع فانهم يجب عليهم من اقتدي في ركعة قد قرأ فيها الامام اية  
 السجدة سواء سمعها من الامام في الصلاة او خارج الصلاة او لم يسمعها  
 اصلا او سوا اقتدي بعد وقوع اية السجدة او قبلها وهذا السجود كان  
 متابعه للامام واجبة وان قرأ رجل في الصلاة وسمع من ليس فيها  
 سجود السجود على السمع بوجوب السماع وان قرأ المفتدي اية السجدة في  
 الصلاة وسمع الامام في المقتصد الاخرى لا يلزم عليهم السجود  
 لان المفتدي يجوز عن القراءة وقراءة الامام قرأه فلا اعتداد بقراءة  
 بخلاف المتكبر منعه عثمان فقرأه قراءة لكن يافهم به فيجب على السجدة

مختلفة

في ذلك

حاشي

وبما انها من كان خارج الصلاة ومع من التفتد يحيط به السجود  
 لله في سجود النظر اليه ومن قرأ آية السجدة في الصلاة وجب عليه السجود  
 على الفور وانما وجبت في الصلاة بالتحقق بالانفعال الصلوة وان قلنا  
 آية السجدة فركع بها ولو ركع بالركوع او السجود يتأدى بالركوع للسجدة وكذا  
 بالسجدة الصلوة يتلوا وطعن في ابن مسعود وانما السجدة ان يركع من  
 السجود في الصلاة وان وجب السجود فانه لا يركع في الصلاة ثم  
 الشيطان وحله يصلان بالركوع والسجدة الصلوة وانما لا يتأدى بالركوع  
 خارج الصلاة كما في من قرأه وانما القرية الركوع الصلوة والترغيم انما  
 يكون بالقرية وان قلنا آية السجدة ولم يسجد وقرأ بعد ذلك السجدة  
 او اكثر فليس عليه السجدة ولا يقوم الركع مقام ما كان السجدة صلواتها  
 على الذمة فلا يتأدى بل يجب آخر نعم الافضل ان قرأ آية السجدة في الصلاة  
 لم يسجد بعد قراءة آية السجدة ثم يقوم فيقرأ شيئا من القرآن ثم يركع  
 وقال بعض المشايخ ان كان آية السجدة اخر السورة افضل ان يركع بها  
 ولا يسجد بالسجدة التي وجبت للشكوة في الصلاة لا يقضى الا ان الصلاة  
 لان السجدة الصلوة آية قرية فلا يتأدى بالناقص الذي في خارج الصلاة  
 وانما التفتد بالافعال الصلوة ثم السجدة ان يتأخر في المجلس  
 لا يتأخر مع المتفرقات فاذا تكلم تلاوة آية السجدة يكمل سجدة واحدة  
 واستدلوا عند في فتح القدير بان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ  
 الحمد فلا يسجد الا في واحد ثم انه صلى الله عليه وسلم كان يركع سجدة ثانيا  
 بعدهم فكيف بالقرآن وبذلك لا الاجماع على ان السجدة اذا تلا تلك الآية  
 للسجدة لا يجب عليه الا سجدة واحدة مع انه قد تكلم الحمد والحمد

ابن

القرأة

التفتد





كل من كلفه حكم ملك النصاب بعد حلال الحول من النضار والما افترضها  
فمن ضره ربات الدين حتى يكفر جاحدة ويفسق تاركه ويشترط لانها  
تلك المال كما قالنا يدل ضرورة لان الزكوة تملك مال ولا يمكن الا اذا  
ملك المال فلا يجب عليه العبد والمكاتب لعدم الملك ولا يجب على كذا ولم  
يملك يد كما تروى جفت المنة وجعلت المال المخصوص صلا قابلا لغيره  
ولم يقض وحال عليه الحول او اشترى سجل على نية التجار ولم يقض  
وحال عليه الحول لا يجب فيه الزكوة لعدم الملك يد ولا يملك التملك الا  
بملك اليد ثم الشغل ان يكون المال للمالك قد غلبت كاستيجي ولا بد ان  
يكون المال خافض الدين غير مشغول به حتى لو ملكه الا خفي عليه  
دين يحيط الزكوة عليه لانه مشغول به بالحاجة الاصلية الملقى في نفسه  
الملك وقدره هي الامانة الملك ام لا من بين عقاب من كان يقول هو مشغول  
في كذا ثم كان عليه دين فليؤد دينه حتى يحصل له الكفاية دون  
منه الزكوة وهذا صريح فان الزكوة لا يجب في حال شغل بالدين ولا في  
في دين له مطالب من جهة العباد ولا دين كاستطاع اليه في العباد كدين  
للغير واللفظ فلا يستطاع له الزكوة الا بدين الزكوة والمال لا يرد على  
النصاب لو احدث اذا ملك ما بقي درهم وحال عليه الحول ولم يؤد زكوة حتى  
حل عليه حولا لا يجب في زكوة الحول الا في دين الشغل لانه كان عليه  
دين للمال فلما كان جزء منه مشغولا بالزكوة لم يبق الباقي نصيبا بغيره  
صدقة الله واللفظ لانه لا يجب لهما جزء من المال فافهم كما يجب في المال  
زكوة وان حل عليه الحول عندنا قال الامام الشافعي يجب ويؤد عنه  
وليه والسر في الصبي الماعقل وغيره اقل لنا قوله صلى الله عليه وسلم

مال

جيرة

عليه

لغيره

وضع القلم عن قلعة عن الشام حتى يستيفط ومن الصبي حتى يجتهد  
 ومن الجن حتى يعقل رواء البرادود والنسائي والحاكم ومحمد ولفظ  
 الجهاد الزكوة من لكان للدين كما الصدوم والصلوة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بلى المسلم على خمس وعدها الزكاة والصلوة والحج والصدقة والمسلم  
 الذي من النية والاداء بالاختيار وذلك يصور من الصبي ولذا لم يكن  
 له ان لا يتحقق الوجهان من النية والاداء والاولى فكيف عرفه كالمسلم  
 ولا شافعية تارة يستدلون بان الزكاة من النية فوجب كسائر العبادات  
 فلا بد من النية في الزكاة وهذا ليس بشيء لان الزكاة ليست بعبادة  
 بل هي من النية من تقا كسائر العبادات وتارة يستدلون بما روي  
 عن النبي عن محمد بن شعيب عن عيسى بن جهم ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 خطب الناس فقال الا اوتون علي بيتا له طل فليخرج فيه فلا يتكلم حتى  
 يكمل الصدقة اجاب عنه في فتح القدير هذا الحديث اضعفه  
 الترمذي قال قاله في حاله حاله التماسا من هذا الحديث فقال  
 ليس بصحيح ثم بعد التسليم لعل المراد بالصدقة الصدقات التي يجب  
 غزوة كصدقة الفطر ونفقات الاقارب لا الزكاة فلا يعاب و  
 مخالفة لا ينادى بل هو من النية فافهم ثم في المنع من تخصيص  
 كانه لما اصبح هو المقارن لزمان العباد او عارض هو المقارن لان  
 المنع بان يقع ما فلا ثم من وكل منها في غير مديد فالعذر من منع  
 المنع ومنع وجوب اداء العبادات للخصه لان الجنون مستقر وجوب  
 الاداء بالنفس وكان العبادات انما اعتقت اذا اصبحت من اختيار صحيح  
 وليس الجنون اختيار صحيح فلا يصح منه اداء العبادات حال الجنون

كالمسلم

فمنه

فلا يكون واجب الاداء من قبل الشارع وهذا انما هو التصريح  
 المال كضمان المثل أو الضمان والخراج فيصح الاستحباب على الحق للترجيح  
 الثاني ثم التزم لا يتلف نفس الوجوب كانه ينجزه الله فيكون اداء وقضاء  
 والجنون اذا كان طويلا لا يمتد الى السنة العادية فلا يرجع الاداء ولا التقاض  
 حتى عرض له الايجاع مدفوع شرعا لا يستلزم نفس الوجوب انفس الحكم  
 للمعاينة واما اذا كان قصيرا فلا يرجع في الاداء او القضاء بعد الاتفاق في حق  
 المبادات على بعد الاتفاق في حق الجنون القوي من الاداء ثابته يستحب  
 الاداء او القضاء بعد الاتفاق وحده القوي بخلاف العبد او المتفرج الصلوة  
 وغير المتدبرين واليه كاقدم لا يدخل الصلوة حينئذ في حد التكرار  
 فيخرج في القضاء ويجزى الصوم الاستدلال تمام الشهر فيستحق الصوم  
 لان ايام الصوم عديدة فيعتبر الاستحباب فيها مديدا وكذا ان كان من  
 وجوب الزكاة تمام الحول فيعتبر الاستحباب فيه مديدا كذا قال الشيخ  
 ابن الهمام والشهيدان المديدين ما يدخل المراجعة في حد التكرار فالصلوة  
 يدخل حد التكرار بمعنى يوم وليلة والزكاة بمعنى الحول وأما غيره عليه  
 الشيخ ابن الهمام ان المراجعة الى حد التكرار انما يكون بغير وقوع الثانية  
 لا بدخولها لان شرط الرجوع ان يتم الحول والرجوع عن عند ان الترخيع  
 نظر الى نفس الوجوب فباعتباره يدخل حد التكرار لا انما كان الاستحباب  
 في ابتداء الحول يجب الزكاة في الزمة وبلان وجوب الاداء بعد مضي الحول  
 بدليل جواز الاداء من الواجب ابتداء الحول ثم في الفرق بين المديدين  
 القويين الزكاة وجه آخر هو ان الاداء يمتد الجنون تمام الحول فقد وجد  
 سبب وجوب الزكاة ابتداء الحول اي الجبر الخاسق لما قبل الجنون

الاداء او القضاء

الرجوع

وفيه

ثبت

فقرينة



قد ثبت نفس الوجوه الثلاثة فمعرض المتن لا يفسد الربا الزوال في  
 أثناء الحول كما في النظم فلا لم يتدققه جمل الاقامة في آخر الحول فتوجه  
 الخطاب وجب الاداء كما لا يفتن في اهلية في أثناء كافي النظم كقوات  
 السبب الواجب القمة عند لاهلية للوجوب وابقائه الى زمان اهلية  
 الاداء وتوجه الخطاب ولما اذا امتد حولا فلم يبق اهلية تعلق الخطاب  
 اوان تعلق الخطاب في ما هو ناقضا الحول فلم يجب الاداء بل المصحح  
 فاستقت فائدة نفس الوجوب فسقط نفس الوجوب وبالجملة المجنونا  
 القصر أثناء الحول لا يطل تعلق الخطاب كاولية فسقط نفس الوجوب  
 لان من طرأ في تعلق الخطاب بغيره في الزمة بالاداء في اوانه فانتفا  
 الزمان ينتفع بالانحرام والاعتراف الاصيل فلا فرق فيه بين القصر والدين  
 عند الامام ابي يوسف والامام ابو حنيفة فخر رواية بخشارة لصاحب الهداية  
 وهو المشبه بالصواب لانه في زمان الصبي لم يوجب السبب عليه شيئا خلا  
 عرض الحول فابق للحال عما كان وضع السبب عن الايجاب وهذا  
 بخلاف البالغ فانه قد وجب السبب من جهة المأداة فلا يرتفع الاثر المانع  
 قري فان كان منافيا اهلية تعلق الخطاب في اوانه يرتفع نفس الوجوب  
 ولا فلا والنوع اسهل من الوقع هذا اما عندنا فمن بلغ مجنوناً ثم افاق  
 بغير الحول من ابتداء الاقامة سواء استوجب الجنون حولا او لم يستجب  
 وقال الامام محمد الاصيل والطائفة سواء فالمدعي منها يمنع وجوب الزمة  
 والعقل يمنع والمشتهور في الاستكمال للامام ابي يوسف ان المجنون المعلن  
 في الصبا عرض نقصان البواع لا فذ فيه مانع عن كمال العقل فليج  
 للمصلي ضعفه فصار اصليا فتنع التكليف كالصبي مجنوناً في العاقل بعد

من الزمة

فرد

والتكليف

و

في اختلاف المدعي فانه  
 يشترط الخطاب في اوانه  
 وجوب الاداء

وقت نقصا

فيصنع

فيخرج فانه عرض بعد كمال العقل واخرج الامام محمد بن الاصبغ في الجاه  
 السلامة من كانت السلامة متحققة وفيها انما يكون بعارض فالحق  
 على من مطلقا والحكم العارض ان العكس يمنع والمريد يمنع كذا قال ابو  
 الزكي في نصاب حاله في الحول اما الشرط الثاني فيجب ان شاء الله  
 ولما اشترط الحول فلما عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من استفاد مالا فلا زكاة عليه حتى يحول الحول عليه روى الترمذي في  
 الحكمة فيه ان الزكاة انما يجب مال فاضل تام والمفترق ما يكون في الحول كان  
 الحول مشتملا على الفصول الاربعة والاستعار المختلفة فيمكن فيه التسمية  
 بالبقاء والتنازع ولما كان التمسك له خفيفا اقيم الحول عاملا لا مطلقا  
 الفاء كالعلم المشتقة وعلم الحول بالحول وجعل الفاء كذا ويجوز اداء  
 الزكاة قبل حولة الحول بعد كمال النفاذ لكونه هذا النفاذ او نصب  
 الحول واحدا كالحول كثيرة ولا يجوز الاداء قبل السبب لما جاز الاداء  
 قبل الحول فلما عن ابن عمر بن الخطاب عن ابي بكر الصديق ووجهه الى الكلام  
 ان العباس بن مالك بن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبيل ركعة قبل ان  
 يحول الحول مسرعة الى الخراج اذن له في ذلك روى ابو داود والترمذي  
 قالوا ايضا الكلام لما جاز اداء الزكاة قبل حولة الحول يعني ان الحول  
 ليس سببا لوجوب الزكاة ولما جاز اداء الزكاة قبل الحول انية  
 اداء الواجب علم ان الواجب ثابت والمالم ياتم بالماخرا لا يجوز ان الحول  
 علم ان خطاب طلب الاداء لم يتوجه فالواجب في الزكاة متضمن في  
 الفاء فاصل اشتغال الزكاة بالزكاة ثبت بالسبب وهو النصاب وشرط  
 وجوب الاداء وان جدد خطاب التفريق الى ما بعد حولة الحول والاعلان

قبل على النصاب  
 لانه لا يجوز

طلب

للفقهاء من غيرهم قد استوفى في أصول الفقه وقد بينا مراراً منه في فروع  
 التي خرجت من أصلها ولا يجب التمسك في كل الضار وهو ما لا ينبغي للأصول  
 عليه كالدين على ما جاهد ليس عليه بنية والمال الساقط في البحر والمال الذي  
 في الغارة من كان الدفع والمال الذي اخذ من له سلطنة وغير  
 معاد في المال الذي ذهبه العدو في دار الحرب والوعود والغصب  
 إذا لم يمتنع المستوجب والفاصل للمال الذي وقع في الحرم من أشجاره  
 له والكراع باطل وحال عليه الحرم قبل ظهوره في الكراع وكما المال المذبح  
 لا يربط بنية لحيته فطقت ثم نشأت بعد ذلك الحرم فإذا وصل إليه  
 الملك هذه الأموال بعد ذلك وأكثر لا يجب الزكاة للأحوال الخاصة عندنا  
 وظل الناس من غير المشافعي يوجبونها أموال مملوكة ملكاً صريحاً فيجبها  
 الزكاة لتحقيق السبيل السبيل يحقق لأن السبيل يمكن من تنميته وسيله  
 إلى تمامه هنا ولا يمكن أصلاً لعدم اليد والحاصل أن السبيل يوجب  
 الزكاة مالم يملك يتمكن من التصرف فيه وثبت اليد عليه وهذا مقتضى  
 في مال الضمان وقد روي الإمام مالك عن أيوب السجستاني أن عمر بن  
 عبد العزيز كتب إلى مال قيسه بعض الرعاة ظلموا فله من ماله إلى أهله وقد  
 نكح قبل ما مضى من السنين ثم عقبه لك بكتاب أن لا يخدمه الزكاة  
 واحدة فإنه كان ضاراً وليا الدين الثابت عليه مدين مقروء على  
 من عليه فبعد الإمام الجعفي في ثلاثة أقسام فسوى وهي  
 دين لازم بديل القرض أو بدل المال المتعلق ففيه الزكاة إذا حال  
 المحل ويترأى المادار إلى أن يفيض المدين منها في دينه وكذا فيما  
 لا يجابو قسم متوسط وهو دين لازم بديل المال المتعلق وفيه

للدين المشرك في العبيد وفي الزكاة لا حلال على المحتل غير ان في الاداء  
 الى ان يقضى بغيره كما لا وفي هذه القسوس يجب زكاة الاسرار المتأ  
 فيما يقضى او في نصابه من وقسم ضعيف ومرددين وجعلوا الذين مال  
 كدين المرددين بدله الخلع او بديل القصاص من الدين او دين بديل  
 الكتاب او السعاية ولا يجب فيه الزكاة الا بعد القبض وجعلوا للمو بعد  
 القبض فلا يجب زكاة الاسرار الماضية لانها كانت لما كان يملك وليس  
 مال لم يكن في حكم المال قبل القبض وقالوا جميع الديون هو اسية في  
 الزكاة الا ان شرع في الاداء والاطاع الى القبض فيؤدي بمقتضى قبض كل كوش  
 في جميع الديون الا في بدل الكتابة من السعاية بالانها يدو بسنتين تليين  
 يسقط بدل الكتابة بالعمى وتأخر من السعاية به ثم لا بد في اداء الزكاة  
 من النية لان الزكاة عبادة عظمى لعلها كان الاسلام كالمصطفى  
 منها لا الشراب طالع من النية وان ادى بالنية لا يبارى للزكاة  
 كالصلاة الا ان الصلوة بغير نية بطلت الزكاة من دون النية فالصلاة  
 تفرقة وينال ثواب الصلوة لان الله لا يضيع اجر من احسن عملا وان  
 ادى نية الصدق المطلق بغير صدقة فقل بالم بنو الزكاة كافي الصلوة  
 بالنية المطلقة الا انه اذا صدق بجميع المال يسقط الزكاة لان الزكاة  
 المفروضة انما هي اداء جزء من المال لا المصروف في سبيل الله ففيه حشر  
 خبايع حق الله تعالى فاذا صرف جميع المال في سبيل الله وقع الكل في  
 الرحمن كما وفي الحديث الصحيح الصدقة بغير كف الرحمن فقد وصل  
 الحق الى المستحق يسقط الزكاة ثم الزكاة مستطرفة بصدق يتيسر بها الزكاة  
 قلنا اعطأ شئ قليل من الكثير يمكن من النافذ بعد حلال العمل فاعلم ان

انه نظر الخارج في عيانت الزكاة الا ان في الطريق التي يخرج بها وجده  
 يتلقاها في الجيب عند ذلك انصاب بعد الحول من دون ضعه بل  
 سقط وهذا لان ما جرت به حق الله قد تلقى بالثلف صاحب الحق مع <sup>سوء</sup>  
 في الاداء فلا وجب بدل ضعه الذي اتفق ضعه عاد الزكاة عرامة هو  
 بعد من دعوته وفي هذه المسئلة كلام قد استوفى في محله في علم  
 الاصول **فصل** في ذكر كتب الصدقات منها كتاب  
 عمر بن حزم رواه الحاكم عن أبي بكر بن محمد بن حزم عن أبيه  
 عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كتب الى اهل اليمن بكتاب  
 فيه الفاضل والسنن والديات ويعق مع عمرو بن حزم ففقي  
 بكتاب اليمن وهذه تسعها **باب** في الصدقات <sup>منهم</sup> من محمد بن  
 بن علي بن حنبل بن حنبل كلال والحارث ونعيم ابن كلال قيل في  
 رعين ومغافر وحمدان لما بعد فقد جمع رسولكم واعطيتكم من  
 اللاتم خمس الله وما كتبها للثمانين من العشرة العتار ما عطف  
 الحمار او كان سحبا او بقلا ففيه العشر اذا بلغ خمسة اوسق واسق  
 بالمشا والدالية ففيه نصف العشر اذا بلغ خمسة اوسق وفي كل خمس  
 من الابل سائمة شاة الى ان يبلغ اربعة وعشرين فاذا زادت  
 واحدة على اربعة وعشرين ففيها اثنية مخاض فان لم تجلدت  
 مخاض فاربعة لبدن ذكر الى ان يبلغ خمسا وعشرين فاذا زادت  
 ففيها اثنية لبون الى ان يبلغ خمسا واربعين فان زادت ففيها  
 حقة طرفة الفحل الى ان يبلغ ستين فان زادت فجماعة الى ان  
 يبلغ خمسا وعشرين فان زادت واحدة ففيها اثنية لبون الى ان يبلغ

قسعين فان زادت واحدة ففيها احتقان طر وحقا لعل الى ان يبلغ  
 عشرين فما يزداد على عشرين ومائة ففي كل لمائة اثنتي عشرة  
 وفي كل خمسين حقة وفي كل ثلثين باقروا جميع جفوع او جفوعه و  
 كل البعير باقروا بقر وفي كل لمائة شاة ساعة شاة الا ان  
 يبلغ عشرين ومائة فان زادت على العشرين ومائة واحدة ففيها  
 شاة وان الى ان يبلغ مائتين فان زادت واحدة ففيها ثلث شاة  
 وان الى ان يبلغ ثلثمائة فان زادت واحدة ففيها شاة وشاة  
 في الصدقة حرة ولا يجمعها ولا ذات حمل ولا يسقط من الا ان يشاء  
 الصدقة ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خيفة الصدقة  
 وما اخذ من الخيل طين فافها بستر جفها بالمسوية وفي كل خمس  
 اواق من ورق خمسة دراهم وطر ارفع اربعين درهما ثم وطين  
 فيادون خمس اواق شئ وفي كل اربعين دينارا دينارا طين الصدقة  
 لا يحد الحود ولا لعل محمد لما في الزكاة يركي به انفسهم والفقراء  
 المسلمين وفي مبدل الله وابن البين وليس في رقيق ولا مزرعة ولا حمار  
 لفرش اذا كانت تربي صدقة من العشر اذ ليس بعد مسلم ولا  
 شئ غلا وكان في الكتاب ان اكر الكفاية عند الله اظكر بالله وقتل  
 النفس للجنة بفرح والقران بعد مبدل الله يوم الرضا فحق  
 الموالدين وربي المحنة وتعلم السجواكل الربا وكل مال اليتم  
 وان العمق للبح الاصغر ولا يمس القران الا طاهرا ولا طلاق قيل  
 الملاك ولا اعتاق حق يتباع ولا يصلون احدكم في ذنب واحد  
 وشقة باد ولا يصلون منكم احد عاقبة ما شعرو ولا في ذنب واحد

كل

مائة

المائة

فقرئة  
الشر

ليس على كبد شي وكان في الكتاب ان من اغتبط موشا قتل اربعين  
بينة فانه قود الا ان يرضي اولا المقتول وان في النفس الدية من  
الابل خمسة الالف الذي ادمي جذعة الدية وفي اللسان الدية وفي  
الشفين الدية وفي البيضين الدية وفي الفكر الدية وفي الصلب الدية  
وفي العينين الدية وفي الرجل نصف الدية وفي المعمة ثلث الدية  
وفي الماثة ثلث الدية وفي النقرة خمس عشر من الابل وفي كل اصبع  
من الاصابع من اليد والرجل عشرين الابل وفي السن خمس من الابل  
وفي اللوحية خمس من الابل وان الرجل يقتل بالمرق وعض اهل المذبح  
الف دينار حر ويكفي هذا الكتاب من قوله وكان في الكتاب ما  
كفي من اربعين شاب قتل قرأت كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الذي كتبه لعمر بن حزم حين بعثه بها بخان وكان الكتاب عند  
بكر بن حزم فكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا بيان من الله  
وهو له يا ايها الذين امنوا اوفوا بالعقود وكتب الايات فيما حق  
بالحق ان الله سريع العقاب ثم كتب هذا كتاب الخراج في النفس مائة  
من الابل وذكر في حق من حاد بن سلمة قلت نفيس بن سعد  
خطي كتاب محمد بن عمرو بن حزم فاعطاني كتابا بالاجل ثم اخذ  
من ابي بكر بن محمد بن حزم واجله النبي صلى الله عليه وسلم  
كتب لجلده فكان في ثمانية اذكار في حق من في الابل فقص الخبر  
فكان بلغ عشرين مائة فاذا كانت من عشرين مائة فاذا بعد الى  
اول فرضة الابل في فتح الفديرة والهاوي والبراد وفي الماشي  
والحق بن محمد بن حزم في سنة وثمان مائة كتاب افضل الصديقين

عول السبعين

فر

الفر

وهو مضمون ان ان لم يكن في المال استخفاف وجهه لم ينسب من سلكه الى الجحيم  
فكتب له هذا الكتاب هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم على امرائه بها من حصة الله عليه ولم فمن سئلها  
من المؤمنين على وجهها فليعطها ومن سئل فريضة ما خلا بطنه فيها  
فدون خمس وعشرين من الابل الغنم في كل خمس زود شاة فاذا بلغت  
خمس او عشرين ففيها انة مخاض اثنى الى ان يبلغ خمس او اثنين  
كان لم يكن انة مخاض فابن يكون ذكر فاذا بلغت ستا او اثنين ففيها  
انة لبنون الى خمس واربعين فاذا بلغت ستا او اثنين ففيها حقة  
طريقة الرجل الى اثنين فاذا بلغت احدى وستين ففيها اربعة الى  
خمس وسبعين فاذا بلغت ستا وسبعين ففيها اثنان يكونان اثنين  
فاذا بلغت احدى وستين ففيها حقة ان طرقتا الفحل باليعشرين  
وماية فاذا بلغت عشرين وماية ففي كل بعين انة لبنون وفي  
خمس حقة ومن لم يكن معه الثلث من الابل فليس فيها صدقة  
الا ان يشاء بها فاذا بلغت خمس من الابل ففيها شاة وصدقة  
الغنم في سائمتها اذا كانت اربعين الى عشرين وماية شاة شاة  
فاذا بلغت عشرين وماية الى اثنين ففيها شاتان ولانها  
ما اثنين الى ثلثا في ففيها ثلث شاة فاذا بلغت ثلثا ففيها  
كل ماة خاتما فاذا كانت مائة الرجل ناقصا من اربعين شاة  
فانما واحدة فليس فيها صدقة الا ان يشاء بها ولا يخرج من ثمن  
ولا يفرق بين مجتمع خيرة الصدقة وما كان من خليط فانها  
يتلوهما بينهما بالسوية ولا يخرج من الصدقة هرة ولا ذئب



قول ولا يقبل الا ان يشاء الصدقة وفي الرقة سبع المشر فان لم يكن الا  
 تسعين وماية فليس فيها صدقة الا ان يشاء بها ومن بلغت عنده  
 صدقة الجذعة وابتعت عنده جذعة وعنده حقة فانها يقبل منه ولو  
 لم يعمل بها شاقين ان استيسر قاله او عشرة درهما ومن بلغت عنده  
 صدقة الحقة وابتعت عنده حقة وعنده جذعة فانها يقبل منه ولو لم  
 يعمل صدق عشرة درهما او شاقين ومن بلغت عنده صدقة بنت ابون  
 وليت عنده وعنده بنت مخاض فانها يقبل منه ولو لم يلد للصدقة  
 وعشرة درهما او شاقين ومن بلغت صدقة بنت مخاض وابتعت عنده  
 بنت ابون فانها يقبل منه ولو لم يلد للصدقة عشرة درهما او شاقين  
 فان لم يكن عنده عتيد بنت مخاض علي وجهها وعنده ابن ابون  
 فانه يقبل منه ولا يشترط شي من ذلك الخاري ومنها كتاب ليس للموتدين  
 عن قول الامام سالك انما في كتاب من الخطبة الصدقة قال محمد فيه  
**بسم الله الرحمن الرحيم**  
 هذه كتاب الصدقة في اربع وعشرين من الابواب وقد قسم من الابواب  
 الغنيمة في كل خمس شاة وفيما فوق ذلك الخمس وثلاثون بنت مخاض فان  
 لم يكن له بنت مخاض فابن ابون ذكر وفيما فوق ذلك الخمس والربعين  
 بنت ابون وفيما فوق ذلك الخمسين حقة وطوقه الجمل الفل وفيما فوق  
 ذلك الخمس وسبعين جذعة وفيما فوق ذلك الي تسعين ابتا ابون  
 وفيما فوق ذلك الي عشرين مائة حقتان وطوقا الفل فاذا لم يلد ذلك  
 من الابواب في كل ربعين ابنة ابون وفي كل خمسين حقة وثلاثة الغنيمة  
 فالبنت ابون في كل عشرين مائة شاة وفيما فوق ذلك الي ثمانين شاة

الا حقة فانها يقبل منه  
 الصدق عشرة درهما او  
 شاقين ومن بلغت عنده  
 صدقة بنت ابون وليت  
 عنده

ما يقبل من رقة ما فوق  
 ذلك

میں نے

فما زاد حيلة ذلك في كفاية شاة كالأضحية في الضحايا ولا ذات  
عظم إلا شاة الصدقة ولا جمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خفية  
قصده وما كان من غيل طين فأنها يتلجسان بالسوية الزفرع الغفر  
هذا رواية الإمام الكاظم ع في أبي الخوخان ع في قوله في الروايات  
عن الزهري في هذه نسخة كتبت في عهد علي بن أبي حمزة في الذي كتبه  
في الصدقة أقرتها أسلم بن عبد الله بن عمر بن عيسى بن علي بن عبد الله  
وفي الثاني أسلم بن عبد العزيز بن موسى بن عبد الله بن عبد الله  
ومسلم بن عبد الله فكان فيه في خمس من الأبل شاة وفي عشرة ثنائان  
وفي خمسة عشر ثلث شاة وفي عشرين أربع شاة وفي خمس عشرة  
بنت مخاض الإخص وثلاثين فان ثلثت واحد فيها بنت لبون إلى  
خمس أربعين فاذا ثلثت واحدة فيها حقة الستين فاذا ثلثت  
واحدة فيها جعدة الإخص وسبعين فاذا ثلثت واحدة فيها  
أبنة البون إلى تسعين فاذا ثلثت فيها حقان إلى عشرين ومائة  
فاذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلث بنات لبون حتى يبلغ  
تسعا وعشرين ومائة فاذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلث بنات  
لبون حتى يبلغ تسعا وعشرين ومائة فاذا كانت ثلاثين ومائة ففيها  
أبنة البون وحقة حتى يبلغ تسعا وثلاثين ومائة فاذا كانت أربعين  
ومائة ففيها حقان وأبنة لبون حتى يبلغ تسعا وأربعين ومائة  
فاذا كانت خمسين ومائة ففيها ثلث حقائق حتى يبلغ تسعا وخمسين  
ومائة فاذا كانت ستين ومائة ففيها أربع بنات لبون حتى يبلغ  
تسعا وخمسين ومائة فاذا كانت سبعين ومائة ففيها ثلث بنات

مجلس شورای اسلامی  
جمهوری اسلامی ایران

فہرست

*Discordia*

وحقه حق يبلغ تسعا وتسعين ومائة فإذا كانت ثمانين ومائة ففيها  
 حقتان وأبنتا بون حتى يبلغ تسعا وثمانين ومائة فإذا كانت تسعين  
 ومائة ففيها ثلاث حقائق وأبنتا بون حتى يبلغ تسعا وتسعين ومائة  
 فإذا كانت مائتين ففيها أربع حقائق وأبنتا بون حتى يبلغ تسعين ومائة  
 فجلدت أخذت وفي مائة الغنم في كل أسيرين شاة شاة إلى حشر في  
 مائة فإذا زادت واحدة فثلاثان إلى المائتين فإذا زادت سبع المائتين  
 ففيها ثلث شياه إلى ثلثمائة فإن كانت الغنم أكثر من ذلك رفع كل مائة خلة  
 فلة ثم ليس فيها حق يبلغ المائة ولا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين  
 متفرق بخلاف الصدقة وكان من الخيليين فأخا يترجمان بالقر  
 فلا يخلو في الصدقة مرة ولا ثلاث عيشة في هذه الرواية تفصيل لما أجمل  
 في الروايات الأخرى قوله صلى الله عليه وسلم فإذا كان الأبل أكثر من  
 دكر في خمسين حقة وفي كل أربعين ابنة بون في هذا الحديث أثبت  
 الروايات المكتوبة على أن لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع  
 حية الصدقة فقالت الشافعية معناه أن لا يجمع أموال الناس عند  
 أخذ الصدقة حتى يقل الراجح كما إذا كان ثلثة نفر لكل واحد  
 شهر أربعين شاة فيجب ثلث شياه على كل شاة فإذا أجاز المصدق لأخذ  
 الصدقة يجمع حتى يصير طرية وعشيرة فيجب شاة واحدة فهذا الجمع  
 من المال الشخصية لزيادة الصدقة قهرا عن هذا ولما افرق بين  
 المجتمع أن يكون السوام مشتركة بين خليطين أو أكثر وثقت بطلانها  
 فيفرق حين جأ المصدق بين المالك ليكون عند كل واحد من المال  
 فهذا التفرق خفية الصدقة فخفية قبل الخيف في الرجمين ظاهر في

الزكاة

من المال

الصدقة

جامع للأصول في هذا الذي سمعت في ذلك وقت من حيث ان كل نظام انفق  
 اذا كان نصيبك السوايم بين غلطاء وصحت القاطن باقصادا للرعي والار  
 والفن والمجلب يجب الزكاة فاذا كان خسة ابل بين خسة لكل  
 يجب الشاة في الصدقة وكان ابل بين خسة بين اثنين لكل عشرة  
 يجب الصدقة والا ارم تفرق المجتع وعندنا لا يجب الاكوة في  
 الصدقين والا ارم ويجب الزكاة فيما دون النصاب وهي خلاف  
 للمصنف في كتب الصدقات ومعنى تفرق المجتع عندنا تفرق  
 المجتع في الملك وكذا اجمع المتفرق في الملك والمعتق ان لا يفرق  
 في الملك بان يكون له رجل عشرة شاة ولا عشرة فقل لا يفرق بين  
 ملكين لاخذ الصدقة وكذا لا يفرق بين المجتمع في الملك لغيره والفقير  
 كما اذا كان في ملك واحد مائة وعشرون خيرة فكل اربعة حقة  
 غلت شياء وكما اذا كان في ملك رجل ثلثون ابل او يكون في موضعين  
 فلا يفرق الا في خمس وعشرين وخسة حقة يجب بنت مخاض وشاة  
 وقوله صلى الله عليه وسلم خيشه الصدقة تقليل النفع اكل المجتع  
 بين المتفرق في الملك ولا يفرق بين المجتمع في الملك لاجل خيشه لهم  
 صدق فلم يلزمها الشارع فانظر الى مشافها ما اذ في نظرهم  
 فهم الدقايق **فصل في زكاة**  
 الابل بنصاب الابل للساعة خمس من الابل وليس فيما دونها شاة  
 فاذا بلغت خمسا فقية شاة الى تسعة واذا بلغت عشرة فقيه شاتان  
 الى اربع عشرة في خمس عشرة شاة الى تسعة عشرة في عشرة  
 اربع شاة الى اربع وعشرين وفي خمس وعشرين بنت مخاض اثني

شاة

مفرق

اشترى

وفي المتن

وفي ما مضى في السنة الثانية وتمت الاولي الى خمس وثلاثين ثم في ست  
 وثلاثين ثم في ست وثلاثين بنت لبون وفي التي طعنت في الثالثة  
 الى خمس ولبنين فاذا كانت ستا ولبنين ففيها حقة الى ستين وفي التي  
 طعنت في الرابعة وفيها حقة وستين جذعة الى خمس وسبعين وفي التي  
 طعنت في الخامسة وفيها ست وسبعين بنت لبون الى تسعين وفي احد  
 وثلاثين ففيها حقتان الى مائة وعشرين وعلى هذا اتفقت الامة  
 وطلقت به كتب الصدقات كما قد عرفت فاذا نزلت مما ياتي في  
 حقة ففيها شاة مع الحقين وان نزلت عشرا فثانان معها وان نزلت  
 عشرا فثلاث شياه معها وان نزلت عشرا فثلاث شياه معها  
 وان نزلت خمس وعشرين فبنت مخاض مع الحقين الى مائة وخمسين  
 فيها ثلث حقا فتم يتانف الفريضة فان نزلت خمس ففيها ثلث  
 مع ثلث حقا وفيما زيادة عشرا فان معها وفي زيادة عشرا  
 ثلث شياه معها وفي زيادة عشرا اربع شياه معها وفي زيادة  
 عشرا بنت مخاض معها وفي زيادة ست وثلاثين بنت لبون  
 لها فاذا بلغت مائة وستا وتسعين ففيها اربع حقا الى مائة  
 ان شاء ادي اربع حقا وان شاء ادي خمس بنات لبون فاذا نزلت  
 على اللتين ففي كل خمس شاة مع اربع حقا او خمس بنات لبون  
 وثلثايت خمس وعشرون ففيها بنت مخاض مع واجب اللتين  
 له ست وثلاثين ففيها بنت لبون مع واجب اللتين الى ست وابرين  
 واثنتين ففيها خمس حقا الى مائتين وخمس ثم يتانف هكذا الى  
 مائتين وست وتسعين ستة حقا الى ثلث مائة وهكذا هذا

وفي ما تيسر بالخير

صلى

عندنا وعند الامام مالك في رواية واحدة والوجه الثاني ان  
 في رواية الطحاوي فاذا كانت اكثر من عشرين ومائة فانها تقاد  
 الى اول فريضة الابل وفي فتح القدير وفي الطحاوي والافرنجيني  
 مسعود مثل مذهبنا وروي ابن ابي شبة عن ابي الحسنين عليهما السلام  
 وجهه مثل مذهبنا وذهب الامام احمد والامام الشافعي والامام مالك  
 في رواية اذا بلغت على مائة وعشرين واحدة فغيرها نكحت بنات لم يورث  
 فاذا وصلت مائة وثلاثين ففيها حقة وبنات لم يورث فغيرها الحساب  
 على الاربعينيات والخمسينات في كل اربعين بنت ليعن وفي كل خمسين  
 حقة ويجمعها ويقع في كتاب افضل الصديقين لتمام هذه الامور  
 المصدق الاكثر في هذه والاربعون على مائة وعشرين ففي كل اربعين  
 بنت لم يورث وفي كل خمسين حقة وهكذا وروي في جميع الكتب قلت ان  
 هذه الرواية صحيحة بالبرهان فثبت كاشفة في سندها ولما اورد في  
 في حقه كلام وليس سنداً مثل سند هذه الرواية فلا تعاضها  
 قال الشيخ ابن القيم ان سلمها قلتم فانما يتم لو تعارضوا وهذا لا تعارض  
 لان سلمه كتاب افضل الصديقين لا يحكم الا بان في كل اربعين بنت ليعن  
 وفي كل خمسين حقة ومن لا تكرر ذلك لان الرابع ست وثلاثين  
 ولما روي واحد وكذا ست ولما روي واحد وخمسين واحد وليس في كتاب  
 افضل الصديقين ما يفيد ان ليس في ما دون الاربعين شيء بل كتابه  
 روي في ما كنت عن حكم ما دون الاربعين في رواية الطحاوي واما  
 فيعمل برواية الطحاوي ولما كان قوله اذا بلغت على مائة وعشرين  
 بظاهره ينافي برواية الطحاوي وقال رحمه الله للملاح بالزيادة اكثر

لقد  
نسخه

عليه  
نسخ الزيادة

ان

بها

افضل  
نسخه

و قد روي هذا الزيادة  
و انما هو من  
اول الكتاب  
في حاشية

جاء بين الاخبار بل قيل انه و في رواية اخرى كثر بتدليس  
لما روي سالم انه قال انه كان يقول الله صلى الله عليه وسلم قد كتب الصدقة  
ولم يخرجها الي عملها حتى توفي فاخرجها اليه يكون بعد فعلها  
حتى قبض ثم اخرجها عن رضى الله عنه فقولوا هم اخرجها عن رضى  
فعل بها ثم اخرجها عن رضى فعل بها فكان في الحديث وتبيين حقا  
للمعنى وما به فاذا كثرت الابل في كل خمسين حقة وفي كل اربعين  
بنت لم يورن الحديث وانه اوردوا الترمذي انتهى ما حمله  
هذا الشيخ البجلي القام الزيادة على الكثرة فيعيد بل الحق ان المراد  
بالكثرة في رواية سالم الزيادة وكيف يكون المراد هذا فان اللفظ لا  
في الكثرة للزيادة الكثرة مجولة ويناسب ان يكون كتاب الصدقة  
مشتملا على الحمل انما يثبت بها ليس هذا الصدقات على حسبها  
فلما كانت مجولة فبأي شيء يعمل وفي الحق قد روي عن الصدقة فاللفظ  
على هذا القول المراد بالزيادة على خمسين ومائة والعربي ان زادت  
الابل على خمسين ومائة فالواجب الزيادة في كل اربعين منها بنت  
وفي كل خمسين حقة فالزيادة التي دون الاربعين سكوت الحال وقد  
اوجب رواية الطحاوي والاستيفاف فقد علمنا بهذا هذا غاية التقصير  
من قبل الخليفة وبعد فيه كلام لان كتاب الصدقة ليس بوجوب بنت لم يور  
في اربعين ووجوب الحقة في خمسين ساكت عن الوجوب فيها دون  
لذلك كما قلتم والسكوت فيما يحتاج اليه وقت البيان بيان كاتبة في الله  
وهذا هو السعي بيان الفروغ وفي بعض فيه انما روي الكتاب ليرخذ  
الصدقة على حسب ما عليه طهارة من سئل فمما فلا يعطه فقد دل على ان

لا يؤخذ ما روي في الكتاب وعلى ان ما في الكتاب هو الصحيح وفيما  
 سكت عنه الكتاب صدقة والاستيفاء الذي عليه الحقيقة من ربه فيه  
 الصدقة على ما في الكتاب فلا يجب تقديم المعاوضة بين ما يحكم به  
 افضل الصدقين وبين مروي الطحاوي فيقدم كتابه رغم بقرته  
 سندوه وصحة بلا شك ثم ان ما روي سالم عن ابيه نفس خبره انه  
 اذ لزمه واحد على مائة وعشرون بثلث بنات لبنون اليه تسعة وعشرون  
 ومائة وفي ثلثين ومائة بنت لبنون وصحة الى اخر ما فيه وهذا صحيح  
 فيما ذهب اليه الشافعي ويعارض رواية الطحاوي البقرة وتقدم عليها  
 بقوة سندة ثم كتاب عمر بن حزم قد روى له الحكم بن عتيبة وفيه  
 رواية ما روى الطحاوي ويعد كل البعدان يروي الراوي تمام  
 الكتاب ويتكون بين ما فيه بعض ما هو منيع الحكم وينبغي هذا الحكم  
 نقل الحكم عنهما في هذا ترتيب في رواية الطحاوي مع كونها مرسلة ورواية  
 سالم مستدرة ثم قد تكلم في سند الطحاوي بهذا الزيادة ايضا فلا يشك  
 ما عليه الامام الشافعي والامام احمد والله اعلم بحقيقة الحال ثم ان الامام احمد  
 في سوابق المالك السنن الواجب في الصدقة ان ياخذ السنن الاخرى وياخذ  
 الفضل بين قيمته وقيمة السنن الواجب وياخذ السنن الاخرى وياخذ  
 عليه الفضل كما اذا وجب بنت مخاض وليس عنده بنت مخاض فله  
 ان ياخذ بنت لبنون وعليه فضل قيمتها عما قيمة بنت مخاض وانما  
 ويجوز عليه بنت لبنون وليس عنده بنت لبنون فله ان ياخذ بنت مخاض  
 مع الفضل المذكور وهكذا وهذا هو المقصود وحول المألية على الله  
 الواجب ولنا بوجه عندنا رفع القيمة عن الزكاة كما يجب ان شاء الله تعالى

عنه

وقال الامام



وقال الامام

الشافعي ان اخذ الادنى في النسيء والواجب عليه شأنان  
 او عشرين درهما عينا وان اخذ الاعلى يرد عليه شأنان او عشرين درهما  
 عينا وان اخذ الادنى في النسيء من النسيء الواجب معه شأنان او عشرين  
 درهما عينا لانه المصروف عليه في كتاب افضل الصدوقين وهذا عجيب  
 صواب بل يبلغ عشرين درهما قيمة بنت ابن سراج السعدي فخرج  
 الي ان ياخذ بنت لبون ويرد قيمته او ياخذ بنت مخاض وقيمة بنت  
 لبون وما لمسا وقع في كتاب افضل الصدوقين فاعلموا لما كانت المقادير  
 بين قيمته بنت مخاض وقيمة بنت لبون ذلك القدر في ذلك الزمان  
 وكذا قيمة بنت مخاض وابن لبون كانت واحدة في ذلك الزمان فلذا  
 قام مقام الامران المذكورين وان شذدت القيمة او نقصت  
 فانهم وانظر اليه دقة اعشقل فاخذ المولى عن قول ابى الحسن  
**فصل في زكاة الغنم** او البقر ما الغنم فتصابه  
 اربعون ويوجب فيه شاة الى مائة وعشرين فاذا عليها فثانان  
 الى اثنين واذا شذدت فثلث شاة واربع مائة اربع شاة وبعدها  
 انقطعت كتب الصدقات والمقر بالكتاب سواء كان اسم الشاة يطلق  
 عليها وان كانت عشرون معزا وعشرون اشانا فانها تصاب تأويجب  
 فيه الزكاة لانه قد ملكه اربعين شاة ويؤخذ في الزكاة الثلث ولا يقبل  
 البعثة في ظاهر الرواية لان الواجب الوسط والحد من الصغير وقال  
 يضل الجدة وهو رواية عن الامام الخليفة ايضا لما روي بسوء وثم  
 فلاكت في شعب من هذه الشعاب غنم في فجأ رجلان يحاربان فقالا  
 لهما اسكرا رسول الله صلى الله عليه وسلم اليكما تودي صدقتم

وكذا قيمة ثمان مائة  
درهم

مزاوت

شاة او ثمانية مائة